

مقدمة

كتاب الامتيازات الاجنبية

تضمن

بحثاً تحليلياً في المقترحات البريطانية

المعروضة على مصر بشأن الامتيازات الاجنبية

بقلم

الدكتور عبد الرزاق احمد الصهرورى

أستاذ مساعد بكلية الحقوق

مقدمة

كتاب الامتيازات الاجنبية

تتضمن

بحثاً تحليلياً في المقترحات البريطانية
المعروضة على مصر بشأن الامتيازات الاجنبية

بقلم

الدكتور عبد الرزاق احمد السرهوري
أستاذ مساعد بكلية الحقوق

مقدمة الكتاب

- ١ -

أحسنت لجنة التأليف والترجمة والنشر في أن تضم الى مجموعتها القيمة كتاباً في الامتيازات الأجنبية ، وأحسن مؤلف هذا الكتاب في معالجة موضوع من الموضوعات الحيوية التي تؤثر في حياة مصر الاجتماعية والاقتصادية ، وأحسن كل من اللجنة والمؤلف في اختيار هذا الظرف لنشر هذا الكتاب القيم ، فحديث الامتيازات الأجنبية جدير أن يشغل كل مفكر في هذا البلد ، لا سيما في الوقت الحاضر والمقترحات البريطانية معروضة على البرلمان المصري ، وتعديل نظام الامتيازات الأجنبية مسألة من المسائل الأساسية في هذه المقترحات. ولست أتردد في أن أقدم لجمهور القراء هذا الكتاب الجدير بالعناية ، بعد أن بذل المؤلف في كتابته مجهوداً موفقاً ، استطاع من ورائه أن يبسط لأبناء وطنه ، بعبارة طليقة شيقة ، ما هي هذه الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في مصر من عهد قديم ، وما نشأ عن هذه الامتيازات ، أو بالأولى عن التعسف في استعمال هذه الامتيازات ،

- ٣ -

والتوسع فيها توسعاً يتناقض مع المعاهدات والعرف الدولى ، من
الاضرار بمصالح مصر القضائية والاقتصادية ، وما أدت اليه من انتقاص
لسيادة الدولة المصرية ، وأخلل بميزان المساواة بين المصريين والأجانب ،
فبعد أن كان الأصل أن صاحب البلد يمتاز على الأجنبي ، انقلبت الآية
في مصر ، وأصبح الأجنبي هو الممتاز ، والمصري هو الذى ينادى بوجوب
المساواة بينه وبين الأجنبي .

وقد بين المؤلف بوضوح أن استناد الامتيازات الأجنبية الى
« العادات المرعية » بجانب المعاهدات الدبلوماسية لا أساس له فى القانون ،
وانما هو كما يقول « نتيجة الأمر الواقع المبنى على التحكم من جانب
الغربيين ، وعلى التفريط والاهمال من الجانب المضرى » .

وذكر بأسهاب جميع الأدوار التى تمت بها محاولات الخديوى
اسماعيل ووزيره نوبار لتعديل نظام هذه الامتيازات تعديلاً يجعلها
أقل اجحافاً بمصالح الدولة المصرية والرعايا المصريين ، حتى انتهت هذه
المحاولات الى انشاء المحاكم المختلطة . وكان دقيقاً فى بيان الاخطاء
التي ارتكبتها مصر فى فترة المفاوضات ، وان كنا نرى أن هذه
« الأخطاء » قد أجبر عليها المتفاوضون المصريون من جراء تشدد
الدول ، لا سيما الدولة الفرنسية ، فى التمسك بامتيازاتها ، ولم يكن لدى

مصر في ذلك الحين من القوة ما تستطيع به أن تلزم الدول الحجة ،
وتقنعها بعدالة مطالبتها ، وقد سلم المؤلف نفسه بأن الظروف ربما كانت
لا تساعد على تجنب هذه الأخطاء فهي مهما كانت عظيمة « . فانها
قضت على جزء عظيم من أسباب الفوضى القضائية بمصر ، ووضعت
أساساً قوياً لعدالة محترمة كان لها فضل كبير في قياس صرح البلاد
الاقتصادي ببعث الثقة في نفوس المتعاملين الأجانب قبل المصريين »
ثم أشار المؤلف الى موقف إنجلترا أزاء الامتيازات الأجنبية بعد
احتلالها للبلاد ، فبين كيف أنها لم تقف في سبيل هذه الامتيازات ،
بل تركتها تقوى وتنمو ، وذلك خشية أن تثير مخاوف الدول ،
لا سيما فرنسا ، وحقى تتجنب احتجاج هذه الدول على الاحتلال غير
الشرعى . وذلك الى أن وقعت الاتفاقية المشهورة بين إنجلترا وفرنسا
سنة ١٩٠٤ . وهنا تعقب المؤلف المشروعات المتوالية التي حاولت
إنجلترا أن تغدل بها نظام الامتيازات الأجنبية في مصر منذ ذلك
الحين ، على أساس تركيز هذه الامتيازات في يدها وجدها دون
غيرها من الدول . .

فبدأ يسطر آراء اللورد كرومر ، وهي تتلخص في إنشاء هيئة
مختلطة قليلة العدد من المصريين والأجانب ، تعرض عليها القوانين

المراد بها أن تسرى على الأجانب ، ولا تكون قرارات هذه الهيئة نافذة إلا بعد تصديق الحكومتين المصرية والانجليزية . ثم أشار إشارة موجزة الى مشروع السير برونيات ، وكنا نود لو ألم بهذا المشروع بعض الالمام ، كما فعل في المشروعات الأخرى ، حتى يكون الكتاب وافيا من هذه الناحية .

وتناول بعد ذلك مشروع سير سسل هرست ، ولاحظ أن هذا المشروع قد ربط مسألة تعديل الامتيازات الأجنبية بمسألة تسوية العلاقات بين مصر وانجلترا . والمؤلف لا يوافق على ربط المسألتين أحدهما بالأخرى ، ويرى في ذلك تعطيلاً لحل مسألة الامتيازات ، ووسيلة تتدرع بها انجلترا لحصر ماتوزع بين الدول في يدها . ثم نظر بعد ذلك في محتويات المشروع . وينجبل اليينا أنه لم يرجع في ذلك الى النصوص الأصلية ، بل اعتمد على المحاضرة القيمة التي القاها الأستاذ عبد العزيز فهمى باشا في نقد المشروع وبيان عيوبه ، وسنشير الى هذه المحاضرة فيما يلي .

وأشار بعد ذلك الى النصوص المتعلقة بالامتيازات الأجنبية في مشروع اللورد كرزون ، وانتقل منها الى مشروع ثروت — شامبرلان ، وقد أفاض في ذكر ماورد في هذا المشروع خاصا بالامتيازات ، ونقل

ذلك عن مصادره الأصلية . وحسنا فعل ، فإن هذا المشروع يعتبر بحق الأساس الذي بنيت عليه المقترحات الحالية . وقد أشار المؤلف الى هذه المقترحات كآخر حلقة من السلسلة ، وعلاق عليها تعليقا موجزا ، ومن رأيه أنها إذا نفذت كان ذلك من شأنه أن يزيد النفوذ البريطاني فيما يتعلق بالقضاء والتشريع بمصر .

وقبل أن نكمل متابعة المؤلف ، نوجه نظر القارئ الى أهمية المقترحات الحالية في الظروف الحاضرة ومصر على باب المفاوضة مع إنجلترا لتسوية العلاقات بين البلدين ، وقد رأينا أن نتهز هذه الفرصة لمبحث هذه المقترحات في الجزء الخاص منها بالامتيازات ، فخصصنا لذلك القسم الثاني من المقدمة ، ونزعنا في التحليل والنقد نزعة تختلف بعض الشيء عن نزعة الكتاب ، فاقصرنا على الناحية القانونية حتى نضم بذلك مجهودنا الى مجهود المؤلف ، وتوخينا أن نشير بشيء من التفصيل الى العيوب التي رأينا أن نوجه اليها نظر المفاوض المصري ، حتى يعمل على اصلاحها ، في مفاوضته مع إنجلترا أولا ، ثم في مفاوضته مع الدول ذوات الامتيازات ثانيا . ورجونا من وراء ذلك أن نستحث رجال القانون على بحث هذا الموضوع الخطير في دوره الحاضر بحثا فنيا عمليا ، يساعد المفاوض المصري على أداء مهمته الشاقة في مرحلتها .

وقد ختم المؤلف الكتاب بفصل عقده لبيان ما يحقق بمصر من الأضرار من جراء نظام الامتيازات ، فوصف الى أى حد يقف هذا النظام عقبة فى سبيل الإصلاح المالى والاجتماعى فى هذه البلاد ، بسبب جمود نظام الضرائب .

ثم أتى على أمثلة من جهود مصر فى الوقت الأخير للتحرر من قيود الامتيازات ، فأشار الى مشروع تعديل الرسوم الجركية ، والاتفاق الذى تم مع ألمانيا فى سنة ١٩٢٥ ، والمذكرة المصرية التى أرسلها المرحوم ثروت باشا للدول فى سنة ١٩٢٧ ، والمعاهدة التى عقدت مع ايران فى سنة ١٩٢٨ ، وتعديل نص المادة ١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية .

والمؤلف فى نهاية كتابه اقتراحات سديدة ، فهو يشير على الحكومة بأن تتبع نظام التدرج التصاعدى فى ضريبة العقار ، وبأن تضم ضريبة الخمر الى الضريبة العقارية . ثم يعود فيشير بضرورة فصل مسألة الامتيازات عن مسألة تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا ، ويرى أن فى الامكان تهديد الدول التى لا توافق على تعديل نظام الامتيازات بعدم تجديد اتفاقية المحاكم المختلطة بالنسبة لرعاياها ، والرجوع الى نظام المحاكم القنصلية كما كان مطبقاً قبل انشاء المحاكم المختلطة . ونحن

لا نرى في هذا الاقتراح شيئاً خيالياً ، بل قد خطر لنا ذلك الأمر قبل ان نقرأه في الكتاب ، وقلبناه على وجوهه ، فألفيناه غير بعيد عن أن يكون اقتراحاً عملياً منتجاً ، لا سيما اذا نظر اليه لا باعتبار أنه سينفذ فعلاً ، بل على أنه سيكون وسيلة لتهديد الدول التي تقف في سبيل اصلاح نظام الامتيازات ، وهذه سوف لاتصر على موقفها طويلاً ، متى وقفت مصر وقفة الحزم في ذلك . وقد تقدمنا بهذا الاقتراح نفسه الى الحكومة المصرية كما سيتبين للقارى فيما يلي .

ومن مزايا الكتاب أنه مكتوب للجمهور ، فلم يتبسط المؤلف في درس المسائل القانونية الجافة دراسة فنية ، بل أشار اليها مبسطاً اياها بقدر الامكان ، حتى يقربها الى فهم من لم يتوفر على دراسة القانون . والغرض الأول من الكتاب هو نشر الدعوة بحق ضد نظام الامتيازات الأجنبية ، لذلك نرى في أسلوب المؤلف شيئاً من حدة التحمس والغيرة ، هي طبيعية في لهجة مصرى يبسط وجهة النظر المصرية في مسألة كمسألة الامتيازات كانت باباً مفتوحاً لاعتداءات متكررة من جانب الدول ذات الامتيازات على حقوق المصريين وسيادة الدولة المصرية . والنقد فيه سليم وقوى ، وتتغلب فيه الناحية التاريخية والسياسية ، وهي الناحية الجذابة التي تجعل القارى يقبل

على قراءة الكتاب فلا يدعه حتى يتمه .^١ لذلك يحق لنا أن نبسط
الرجاء في أن يحدث نشر هذا الكتاب أثره الطيب في نفوس القراء
في وقت هم أشد ما يكونون حاجة الى الامام بهذه المسألة ، عند
ماتوضع قريباً موضع البحث الدقيق في المفاوضات المقبلة .

وخلاصة القول أن كتاب « الامتيازات الأجنبية » قد سد
فراغاً حقيقياً بين المؤلفات العربية ، في هذا الموضوع الخطير الذي
كثرت فيه المؤلفات باللغات الغربية ، ولا أعلم أن اللغة العربية رزقت
في هذا الموضوع قبل هذا الكتاب الا بكتاب للمرحوم عمر بك
الطفي ، ولكنه كتاب صغير قدم عليه العهد ، ولا يغنى عن كتاب
تبسط في بحث الموضوع ، وتناوله من نواح متعددة ، وجمع شتات
ما تفرق منه ، ووصل فيه الماضي بالحاضر ، كالكتاب الذي يسرني
أن أقدمه اليوم الى القراء .

— ٢ —

نتقل الآن الى بحث المقترحات البريطانية المعروضة على مصر ،
فيما يتعلق منها بالامتيازات الأجنبية .

جاء في الفقرة السادسة من هذه المقترحات : « تعترف حكومة
جلالته البريطانية بأن تبعة المحافظة على أرواح الاجانب في مصر

وأملأهم تقع من الآن فصاعدا على عاتق الحكومة المصرية ،
ويتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهداته بهذا الشأن .

وجاء في الفقرة الحادية عشرة : « يعترف جلالة ملك بريطانيا
العظمى بأن نظام الامتيازات القائم في مصر لا يلائم روح العصر
ولا حالة مصر الحاضرة ، وعليه فان جلالة البريطانية يتعهد ببذل
كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر لنقل
اختصاص المحاكم القنصلية الحالى الى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع
المصرى على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة . »

وجاء في إحدى المذكرات البريطانية المرفقة بالمقترحات ما يأتى :
« من المفيد أن أبين لدولتكم الخطة التى أرى من الممكن أن يجرى
عليها إصلاح نظام الامتيازات ، أذ سأكون مستعدا لتأييد مساعى
الحكومة المصرية لعقد اتفاقات مع الدول على أساس هذه الخطة ،
متى بدىء بتنفيذ المعاهدة المبنية على هذه الاقتراحات — فى سنة

١٩٢٠ ، بينما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية
والمصرية ، كان يرجى وضع التدابير لتلقى الدول الأجنبية محاكمها
القنصلية فى مصر ، وعليه تم أعداد مشروعات قوانين فى تلك السنة
لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة ، بحيث يشمل الاختصاص الحالى

للمحاكم القنصلية ، وسأكون مستعدا للاتفاق على اعتبار مشروعات
تلك القوانين أساسا لأصلاح نظام الامتيازات ، إذا رضيت الدول
الاجنبية بنقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة .
أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلا شك أن الحاجة ستدعو الى تغييرات كثيرة ،
وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء . على أن هنالك بعض تعديلات
أعتقد أنها ستكون ضرورية على أى حال ، وأنا أرحب أن أنهز هذه
الفرصة لاذكرها لدولتكم : قد يصعب على بعض الدول أن ترضى
بنقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالاحوال الشخصية الى المحاكم
المختلطة ، فنقلها في هذه الحالة يجب أن يكون اختياريا ،
والاختصاص في هذه الأمور يجب أن يظل للسلطات القنصلية ، إلا
إذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الاجنبية ذات الشأن
على نقل ذلك الاختصاص الى المحاكم المختلطة ، وأنى أتوقع الاتفاق
على أن تخول المحاكم المختلطة الاختصاص في هذه الشؤون فيما يتعلق
بالرعايا البريطانيين . أما في حالة العفو أو التخفيف من عقوبة صادرة
على الاجانب وفي حالة تنفيذ حكم الاعدام فيهم ، فإن وزير الحقانية
يستشير المستشار القضائى مادام هذا الموظف باقيا ، وذلك قبل تقديم
مشورته الى الملك . أننى أعترف بأن الاحوال التى تطبق فيها

الامتيازات في الوقت الحاضر ، فيما يتعلق بسلطة الحكومة المصرية في سن قوانين تسري على الاجانب أو فرض ضرائب عليهم ، لا تتفق مع الاحوال الحاضرة . وسأكون مستعدا للاتفاق على أن تقوم الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة في المستقبل بأبداء كل موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصري ومن ضمنه التشريع المالي على الاجانب الا في حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصاتها فإنه لا ينفذ الا بموافقة الدول عليه ، ويكون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة أن تثبت من ان التشريع المشار اليه لا يناقض المبادئ التي يجري العمل بموجبها عادة في التشريع الحديث الذي يسري على الاجانب ، وأنه فيما يتعلق بوجه خاص بأي تشريع ذي صفة مالية لا يوجد تمييز غير عادل ضد الاجانب بما فيهم الشركات الاجنبية . وأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائي يستلزم اعداد وتنفيذ قانون جديد لتحقيق الجنايات ، وفي مشروعات القوانين التي أعدت في سنة ١٩٢٠ بعض نصوص مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنايات (أنظر المواد ١٠ - ٢٧ من القانون رقم . . . الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٠) ولا شك أن دولتكم توافقونني على أن قانون العقوبات الجديد يجب ألا يحيد عن المبادئ المقررة بتلك المواد . وهنالك بضع

مسائل لا بد فيها من الوصول الى اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة
جلالته البريطانية بالملكة المتحدة ، على أننى لا أعتقد أن من
اللازم عمل أى شىء فى الوقت الحاضر أكثر من مجرد ذكر هذه
المسائل . فاما الاولى فهى تعريف كلمة « أجنبي » فيما يتعلق بالتوسيع
المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . أننى أفهم من كلام دولتكم
أن القوانين التى تنفذها المحاكم الاهلية بمصر فى الوقت الحاضر تجعل
جميع الاشخاص المقيمين بمصر خاضعين للمحاكم الاهلية ، ما عدا
أولئك الذين يخرجون من اختصاصها أما بحكم قانون أو عرف أو
معاهدة ، فانا أقبل هذا المبدأ ، بشرط أن يكون مفهوما أن جميع
الاجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات فيما مضى يصبحون
خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة ، بقطع النظر عن تغييرات السيادة
القومية التى طرأت بعد حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ . وأما الثانية فهى
زيادة موظفى المحاكم المختلطة زيادة سيستلزمها توسيع اختصاصها
واختصاص وظيفة النائب العمومى الجديدة للمحاكم المختلطة والموظفين
الذين ستدعو الحاجة اليهم لتمكينه من القيام بتلك الواجبات على وجه
يدعو الى الارتياح ، ويؤخذ رأى المستشار القضاى ما دام باقيا بشأن
تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة ، وتعيين رجال النيابة

الاجانب اذا لزم .

يؤخذ من المذكرة البريطانية . (أولا) أن مسألة الامتيازات لا يبحث في تفاصيلها ، ولا يتفاوض مع الدول الأجنبية بشأنها ، الا متى بدى بتنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات المعروضة (ثانياً) عند ما يحين الوقت للمفاوضة في هذه المسألة ، ستجرى هذه المفاوضات مع الدول على أساس مشروعات سنة ١٩٢٠ (ثالثاً) أن هذه المشروعات قابلة للتعديل فيما يتعلق بالتفاصيل ، وسيترك الأمر في هذا للخبراء (رابعاً) هناك بعض تعديلات يقترح من الآن الاتفاق عليها بين انجلترا ومصر ، تمهيداً لحل الدول على الموافقة عليها فيما بعد ، وهى : (١) أن يكون نقل مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب الى اختصاص المحاكم المختلطة اختيارياً (٢) أن يؤخذ رأى المستشار القضائى فى العفو أو التخفيف من عقوبة صادرة على أجنبى ، وفى تنفيذ حكم الاعدام (٣) أن تحل الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة محل الدول فى الموافقة على التشريع الذى يسرى على الاجانب ، على أن يكون سلطانها فى ذلك مقيداً بحدود معينة ، سواء كان ذلك بالنسبة للتشريع المعتاد أو بالنسبة للتشريع المالى ،

وعلى أن تحتفظ الدول بحق الموافقة على أى تعديل فى تشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها (٤) أن يحتفظ بمبادئ معينة فى قانون تحقيق الجنايات قررت فى مشروعات سنة ١٩٢٠ م ١٠ - ٢٧ من القانون نمرة ٢ (٥) ألا يتوسع فى تفسير كلمة « أجنبى » على نحو مخصوص (٦) أن يؤخذ رأى المستشار القضائى بشأن تعيين القضاة ورجال النيابة الأجانب .

ونحن فى التعليق على ما تقدم نبداً بكامة عن مشروعات سنة ١٩٢٠ التى ستتخذ أساساً للمفاوضات ، ثم نذكر المبادئ التى بنيت عليها هذه المشروعات ، ونقرنها بما أدخل عليها من التعديلات بمقتضى الاقتراحات المعروضة على مصر الآن .

مشروعات قوانين سنة ١٩٢٠ هى ثلاثة مشروعات وضعها السرسىل هوست أحد أعضاء لجنة ملتر ، ونشرت فى مجلة مصر العصرية (Egypte Contemporaine) (عدد شهر مارس سنة ١٩٢٠ نمرة ٥٠) وفى جازيت المحاكم المختلطة (Gazette des Tribunaux Mixtes d'Egypte) عدد ١١٣ (الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٠) وعدد ١١٦ (الصادر فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٠) ، وقد شكلت لجنة من رجال القضاء المختلط والجاليات الأجنبية فحصت هذه

المشروعات ، وأبدت ما عن لها من الملاحظات عليها ، وقد أدمجت
بعض هذه الملاحظات في المشروعات نفسها . ونحن ندرس هذه
المشروعات كما هي واردة في جازيت المحاكم المختلطة .
وهي تضع قواعد لإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية ، على
أساس أن ينقل للمحاكم المختلطة اختصاصات المحاكم القنصلية ، في
المسائل المدنية والتجارية ، والمسائل الجنائية ، والمسائل المتعلقة بالأحوال
الشخصية ، ومعنى ذلك إلغاء المحاكم القنصلية ، وتوسيع اختصاص
المحاكم المختلطة توسيعاً كبيراً . والناظر الى هذه المشروعات لا يسهو
إلا أن يلاحظ أنها رجوع لما سبق أن اقترحه نوبار باشا في سنة ١٨٦٧ ،
ولم ترد الدول ذوات الامتيازات أن تجيبه في ذلك الوقت الى كل
ما اقترح ، واكتفت بأن تعد بتوسيع الاختصاص الجنائي الذي
سمحت بأعطائه للمحاكم المختلطة ، وكان المفهوم أن يكون تنفيذ هذا
الوعد بعد انقضاء سنة من انشاء هذه المحاكم ، وها قد مضى على انشائها
أكثر من نصف قرن ولما ينفذ الوعد . على أن اقتراحات نوبار في سنة
١٨٦٧ كانت من بعض الوجوه أفضل لمصر مما تتضمنه هذه المشروعات .
والمشروع الأول خاص بإعادة ترتيب المحاكم المختلطة على قاعدة
جديدة ، مع توسيع اختصاصها . والمشروع الثاني يتضمن تعيين

التشريع الذى تطبيقه المحاكم الجديدة . والمشروع الثالث يتعلق بموظفى هذه المحاكم ، والنظام الداخلى فيها .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذه المشروعات أنها قد وضعت على اعتبار أن الدول الأجنبية تكون ، قبل نفاذ هذه القوانين ، قد أبرمت اتفاقاً مع بريطانيا العظمى على إلغاء المحاكم القنصلية ، كما أنه من المفروض أيضاً أن تكون الدول قد اعترفت فى هذه الاتفاقات بما لبريطانيا العظمى من مركز خاص فى مصر ، وخواتمها السلطة اللازمة لقيامها على الوجه المرضى بالواجبات التى يفرضها عليها مركزها الخاص ، سواء نحو مصر ، أو نحو الأجانب المقيمين فى مصر ، وأن التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات تحصل باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول ذوات الامتيازات . أما مصر فتعقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ، تمنحها بمقتضاها الحقوق التى تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية ، لتحقيق تولى تلك الدول عن الحقوق المحولة لها بمقتضى الامتيازات (أنظر مشروع ملحق) — ومعنى ذلك أن إنجلترا هى التى تتعاقد عن مصر مع الدول ذوات الامتيازات ، وهى التى تسأل أمام هذه الدول عن أرواح وأموال الأجانب فى مصر .

وقد أحسن المرحوم ثروت باشا بحمل الحكومة الانجليزية على العدول عن هذه النظرية الخطرة ، والرجوع الى الطريق الطبيعي « بأن تعقد الاتفاقات التى تعدل من نظام الامتيازات الأجنبية رأساً بين مصر والدول ذوات الشأن ، بما فيهن انجلترا نفسها . وقد أخذت المقترحات المعروضة الآن على مصر بهذه النظرية السديدة ، اذ جاء فى المذكرة البريطانية التى سبقت الاشارة اليها ما يأتى : « اذ سأكون مستعداً لتأييد مساعى الحكومة المصرية لعقد اتفاقات مع الدول ، على أساس هذه الخطة » . لذلك يكون من المسلم به الآن أن تعديل نظام الامتيازات الأجنبية يحصل بمفاوضات تدور رأساً بين مصر والدول الأجنبية ، واتفاقات تعقد مباشرة من الجانبين ، أما انجلترا فلا تتعاقد مع الدول باسم مصر ، بل تتعاقد مع مصر نفسها . باعتبار أنها (أى انجلترا) دولة ذات امتيازات ، ثم هى تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول الأخرى ذوات الامتيازات حتى تجعلها على عقد اتفاقات مماثلة مع مصر أيضاً .

ولكن يلاحظ أن المقترحات البريطانية ، اذا كانت قد أَرْضَتْ مصر من هذه الوجهة ، قد أَجْجَفَتْ بِحَقِّهَا مِنْ وَجْهَةٍ أُخْرَى ، اذ نصت الفقرة السادسة من هذه المقترحات على أنه « تعترف حكومة جلالتهم

البريطانية بأن تبعة المحافظة على أرواح الأجانب في مصر وأملاكهم تقع من الآن على عاتق الحكومة المصرية ، ويتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهداته بهذا الشأن .

وهذه الفقرة كانت في الأصل موضوعة بالصورة الآتية :
« يعترف الطرفان المتعاقدان بأن المسؤولية عن حماية أرواح الأجانب وأملاكهم في مصر تقع منذ الآن على عاتق الحكومة المصرية ، ويتخذ صاحب الجلالة ملك مصر كل التدابير والوسائل اللازمة لضمان تنفيذ واجباته في هذا الصدد » .

وقد جاء في الكتاب الأخضر لرئيس الوزارة الأسبق (محمد محمود باشا) بشأن هذه المادة ما يأتي : « أخذ على هذه المادة أنها تكلف مصر الاعتراف بأنها وحدها المسئولة عن أرواح الأجانب وأمواهم ، وهو أمر لم تزل تلح في المطالبة به ، وتنكر أن يكون الحال فيه على غير ما قضت به المادة . وإذا كان أحد جديرا بأن ينفرد بهذا الاعتراف ، فهو الذي سيتحول حاله بهذا الحكم ، ويطرح عن كاهله ما كان قد تطوع في احتماله . كذلك أخذ على جزئها الأخير أن الأصل في حماية أرواح الأجانب وأموال السكان قاطبة ، بل الحق أن حماية الأرواح والأموال ليست الا حكم البلاد حكما عادلا

منظما ، وهو شأت كل بلد يزعم لنفسه حق المشاركة في الحياة الدولية ، ويعتد لنفسه بمثل ما لمصر من العدة ، فليس لهذه المادة مفهوم غير أن الأمر رد الى نصابه الطبيعي ، ودخلت حماية الأجانب في عموم ما في ذمة الحكومة المصرية وعنقها من حماية سكان البلاد . إذا يكون الكلام في اتخاذ التدابير اللازمة ، لتحقيق تنفيذ تعهدات مصر في هذا الصدد ، أخراجا للمسألة عن وضعها الحقيقي ، فضلا عن انه يخشى تأويله على أنه يجعل سبيلا للتدخل في الإدارة المصرية ، في سكونها وحركتها ، . كلما عن لبريطانيا رأى فيما يجب اتخاذه من التدبير لحماية أرواح الأجانب وأموالهم لا تكون الحكومة المصرية قائلة به ، أو عاملة عليه . لذلك حذفت الإشارة الى التدابير اللازمة فأصبحت الجملة تكريرا بصورة أخرى للمعنى المستفاد من الشق الأول من المادة ، وبمجرد تأكيد وقطع عهد بان سيجرى حكم البلاد بطريقة عادلة منظمة » .

ولسكننا نقول أنه رغما من الاحتياط الشديد الذى اخذ به نفسه المفاوض المصرى ، لا يزال النص ، حتى في وضعه النهائى ، محلا للنقد . فهو يجعل مسئولية مصر عن حماية المصالح الأجنبية موضوع تعاقد بين إنجلترا ومصر . بل ويشدد الجزء الأخير من هذه المادة في معنى صفة

الالتزام التعاقدى ، أذ ينص على أنه يتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهداته بهذا الشأن ، حتى أصبح اللورد پارمور مصيبا في تفسيره لهذه المادة في مجلس اللوردات البريطانى عند ما صرح بما يأتى : «والظاهر أن المادة السادسة من مقترحات المعاهدة قد أسىء فهمها ، فأذا لم يقيم ملك مصر بتعهداته بأنه يكون مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم ، كان ذلك أخلاقاً بشروط المعاهدة ، يحتّم على الحكومة البريطانية أن تهتم أذ ذاك بحمل مصر على القيام بمجهودها حق القيام » (انظر جريدة الأهرام عدد ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩).

مع أن الذى يجب تقريره فى هذا الصدد هو أن تكون مسئولية مصر عن المصالح الأجنبية غير مستمدة من أى التزام تعاقدى ، بل تقع هذه المسئولية على مصر بحكم أنها دولة لها حق السيادة فى شؤونها الداخلية والخارجية ، أما اذا كنا نسلم بتعاقد مصر مع إنجلترا بشأن هذه المسئولية ، كان معنى هذا أن مصر تصبح مسئولة أمام إنجلترا عن حماية المصالح الأجنبية .

قد تكون إنجلترا أصبحت ، بحكم إعلانها الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، مسئولة عن حماية المصالح الأجنبية فى هذه البلاد ،

وقد تكون استنبقت هذه المسؤولية بموجب الشحفظ الثالث من
تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . ولكنها بالمقترحات التي تقدمها لمصر
الآن لم تفعل في هذا الشأن أكثر من أن تعرض على مصر أن
تحل هذه محلها في حماية هذه المصالح ، على أن تكون مسئولة أمامها
عن ذلك . مع أن الوضع الطبيعي للأمور — إذا أريد إلغاء كل أثر
للحماية — أن تكون مصر مسئولة عن حماية المصالح الأجنبية أمام
الدول الأجنبية ذاتها ، دون وساطة إنجلترا بين الطرفين ، حتى تقتفي
شبهة الحماية ، وحتى لا يصبح لإنجلترا مجال للتدخل في الشؤون
المصرية ، بدعوى أن مصر مسئولة أمامها عن حماية الأجانب . وفي
رأينا أنه يحسن أن يستبدل بالفقرة السادسة من المقترحات نص
كالآتي : « تتخلى حكومة جلالة اليريطانية عما أخذته على نفسها من
تبعة المحافظة على أرواح الأجانب في مصر وأملاكهم ، وتعترف بأن
هذه التبعة تقع على عاتق الحكومة المصرية ، التي هي مسئولة مباشرة
أمام الدول ذوات الشأن عن ذلك » .

بعد هذه الكلمة الوجيهة ، تنتقل الى بيان التعديلات التي
يراد ادخالها في نظام الامتيازات الأجنبية ، ونؤثر أن نرتب البحث

في هذه التعديلات ، بتوزيعها على سلطات الدولة الثلاث : التشريع
والقضاء. والادارة .

أولا - التشريع

تنص المادة الأولى من المشروع نمرة ٢ من مشروعات سنة ١٩٢٠
على أن المحاكم المختلطة تطبق قانونى النظام القضائى رقم ١ ورقم ٣
سنة ١٩٢٠ (أى المشروعين الأول والثالث) ، وكذلك أحكام هذا
القانون (أى المشروع الثانى) ، وتطبق مع مراعاة هذه الأحكام التشريع
الآتى : (١) القانون المدنى والقانون التجارى والقانون البحرى.
للمحاكم المختلطة مع التعديلات التى أدخلت عليها وقت نفاذ هذا
القانون (ب) القانون الجنائى المختلط الصادر به القانون رقم
سنة ١٩٢٠. (ج) كل تشريع مصرى آخر معمول به وقت نفاذ هذه.
القوانين بقدر ما كانت المحاكم المختلطة تطبق هذا التشريع (د) كل
تشريع مصرى يصدر فى المستقبل ، ومع ذلك ، فى حالة تشريع لم
يكن ممكناً الى الآن العمل به بدون موافقة الدول أو الجمعية التشريعية
التي أنشأتها المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط أو الجمعية العمومية

لمحكمة الاستئناف ، يلزم في المستقبل موافقة المندوب السامي على هذا التشريع حتى يمكن تطبيقه في المحاكم المختلطة (هـ) كل تشريع يوافق المندوب السامي على تطبيقه في المحاكم المختلطة (والظاهر أن المقصود بهذه العبارة أن المندوب السامي يختار من التشريعات الأجنبية للأحوال الشخصية ما يصلح أن تطبقه المحاكم المختلطة في هذه الدائرة)

هذا ما كان معروضا على مصر في سنة ١٩٣٠ ، ومنه يتبين أن سلطة المندوب السامي في الموافقة على القوانين ، وفي اختيار القوانين التي تطبقها المحاكم المختلطة ، وهي سلطة قررتها المادة الأولى التي نحن بصددنا ، تجعل من هذا المندوب مشرعا الى جانب المشرع المصري ، بل تجعله دكتاتورا يستعمل هذه السلطة وحده فيوقف بها تطبيق القوانين التي تقررها الهيئات التشريعية المصرية على الأجانب ، ثم يستعملها وحده أيضا فيشرع للأجانب دون أن تشترك معه في ذلك الهيئات التشريعية المصرية .

هذه السلطة الدكتاتورية لم تتمسك بها المقترحات البريطانية المعروضة الآن على مصر^(١) وقد استعيض عنها بسلطة الجمعية العمومية

(١) لم تتدخل الحكومة البريطانية عن هذه السلطة الدكتاتورية لمثلها في

للمحاكم المختلطة ، في حدود معينة ، اذ جاء في المذكرة البريطانية التي أشرنا اليها من قبل : « وماً كون مستعداً للاتفاق على أن تقوم الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة في المستقبل بإبداء كل موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصري ، وسنضمنه التشريع المالي ، على الأجانب ، الا في حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها فانه لا ينفذ الا بموافقة الدول عليه ، ويكون على الجمعية العمومية المحاكم المختلطة أن تثبت من أن التشريع المشار اليه لا يناقض المبادئ التي يجري العمل بموجبها عادة في التشريع الحديث الذي

مصر في المفاوضات الاولى . ولم يتغير مركزها في هذا الشأن الا منذ مفاوضات المرحوم ثروت باشا مع السير أوستن شامبرلان . فالمشروع الذي نتج من هذه المفاوضات يتضمن ميزتين حصلت عليهما مصر لأول مرة . الميزة الاولى هي أن يكون تعديل الامتيازات الأجنبية بموجب اتفاقات تعقد رأساً بين مصر والدول ذوات الشأن ، وقد أشرنا الى ذلك فيما تقدم . والميزة الثانية هي ألا يكون لممثل بريطانيا دخل في التشريع الذي يسرى على الأجانب ، وتبقى الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة قائمة بمهمتها من التصديق على القوانين التي يراد سريانها على الأجانب ، على أن يحصر هذا الاشراف في حدود ضيقة ، وعلى أن تدخل التشريعات المالية ضمن التشريعات الاخرى . وهذا نفس ما تعرضه علينا المقترحات الحالية . ونلاحظ بهذه المناسبة ان مشروع شامبرلان — ثروت هو الاساس الذي بنيت عليه المقترحات الحالية ، وبتوسع خاص ما يتعلق منها بمسألة الامتيازات الأجنبية .

يسرى على الأجانب ، وأنه ، فيما يتعلق بوجه خاص بأى تشريع
ذى صفة مالية ، لا يوجد تمييز غير عادل ضد الأجانب ، بما فيهم
الشركات الأجنبية » .

وقد جاء فى خطبة لرئيس الوزارة الأسبق (محمد محمود باشا) ،
تعليقا على هذه المسألة ، ما يأتى : « فيما يتعلق بسريان التشريع على
الأجانب ، ويدخل فى ذلك الضرائب ، تقبل (الحكومة البريطانية)
أن يحل محل موافقة الدول موافقة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة .
على أن هذه الموافقة لن تكون مشاركة فى توجيه الأمور العامة ،
وتدخلا فى تكييف الأعمال التشريعية وتنظيم الضرائب ، وإنما
تنحصر مهمة تلك الجمعية العمومية فى الاستيثاق من أن الأجانب
لا يصيبهم بذلك التشريع حيف ، أو يعاملون بسببه على غير ما يعامل
به الأجانب فى البلاد الأخرى . ومن حسن الحظ أن جمعية الأمم
تشتغل بأعداد اتفاق دولى عام ، يرسم القواعد العامة لمعاملة الأجانب
فى الشؤون المختلفة ، فستكون مهمة الجمعية العمومية ، بحسب المشروع
الحالى ، النظر فيما يعرض عليها من التشريعات بمعيار تلك القواعد
« العامة » (انظر جريدة الأهرام عدد ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٩)
إذا لا يكون لممثل بريطانيا فى مصر شأن فى سريان التشريع

المصرى على الأجانب ، وتبقى الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة قائمة بمهمتها من التصديق على كل تشريع تريد الحكومة المصرية تطبيقه على الأجانب . تقول « تبقى » لأن المقترحات البريطانية لم تأت بجديد فيما يتعلق باختصاص الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة في نظر القوانين التي يراد سريانها على الأجانب ، فهذه الجمعية مختصة الآن بذلك بمقتضى المادة الثانية عشرة من القانون المدنى المختلط . وعلى ذلك لا يكون دقيقا ماورد في خطبة رئيس الوزراء الأسبق ، من أن الحكومة البريطانية « تقبل أن يحل محل موافقة الدول موافقة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة » ، فقد قبلت الحكومة البريطانية ، وغيرها من حكومات الدول ذوات الامتيازات ، هذا الأمر منذ سنة ١٩١١ ، فيما يتعلق بالتشريعات المعتادة ، أما فيما يتعلق بالتشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها فهذا تشترط فيه موافقة الدول ، حتى بمقتضى المقترحات المعروضة علينا الآن . فلا جديد اذاً من هذه الناحية . وأما الجديد أمران : (١) أدخل التشريع للمالى (أى فرض الضرائب) الذى يسرى على الأجانب ضمن التشريعات التى يكتفى فيها بموافقة الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، وهذا ما تشترط فيه الدول ذوات الامتيازات

الآن موافقة كل دولة منها عليه ، ولا تقنع بموافقة الجمعية التشريعية
(٢) حددت مهمة الجمعية التشريعية تحديداً ضيقاً ، فلا يجوز لها
عدم الموافقة على تشريع لا يناقض المبادئ التي يجرى العمل بموجبها
عادة في التشريع الحديث الذي يسرى على الأجانب ، وفيما يتعلق
بوجه خاص بأى تشريع ذى صفة مالية ، لا يوجد تمييزاً غير عادل
ضد الأجانب ، بما فيهم الشركات الأجنبية .

هاتان خطوتان نرى أن فيهما تقدماً محسوساً على الحالة التي نحن
فيها الآن ، ولكنهما في نظرنا لا تكفيان . لمصر أن تطلب أكثر
من هذا ، دون أن يعد ذلك منها تطرفاً . وعندنا أنه يجب تقسيم
التشريع الذي يسرى على الأجانب في مصر الى ثلاثة أقسام :
قسم يسرى على الأجانب بمجرد صدوره من الهيئات التشريعية
المصرية ، بلا حاجة الى أى اجراء آخر ، وهو : (١) القوانين الخاصة
بمعار في مصر ، سواء أكانت قوانين مالية (تقرر ضرائب عقارية)
أم غير مالية : (٢) لوائح البوليس .

وقسم يسرى على الأجانب بعد صدوره من الهيئات التشريعية
المصرية ، بشرط أن يعرض على الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة
للموافقة عليه ، وهذه هي القوانين المدنية والتجارية ، والجنائية ،

وقوانين المرافعات وتحقيق الجنايات ، وكل تشريع آخر مالى أو غير مالى
عدا التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها .
وهذا هو القسم الثالث ، الذى لا بد فيه من موافقة الدول ،
تحت رقابة هيئة دولية كمحكمة لاهاى .
ولنفصل الآن ما أجملناه .

القسم الاول : القوانين العقارية ولوائح البوليس

نبدأ بالقوانين العقارية . ونلاحظ بشأنها أن الامتيازات الأجنبية
لا تسوغ مطلقاً اعتداء الدول على سيادة مصر فى هذا الأمر .
فللحكومة المصرية ، حق بمقتضى هذه الامتيازات ، سن قوانين
خاصة بالعقارات فى مصر ، تسرى على الأجانب سريانها على المصريين ،
دون الرجوع الى الدول أو الى أية هيئة أخرى غير الهيئة التشريعية
المصرية . فلقد كانت الأجانب ممنوعين من تملك العقارات بمصر
بمقتضى القوانين الأساسية للدولة العلية . وإذا كان بعض ولاة مصر
سمحوا لبعض الاجانب بتملك عقارات فى الديار المصرية ، كما حصل
هذا فى عهد محمد على وفى عهد سعيد ، فلم يكن ذلك الا من قبيل
التسامح لتشجيع الاجانب على الاقامة فى مصر ، وكان هذا مخالفاً

على كل حال للقوانين الاساسية للدولة العلية التي تقيدت مصر بعدم مخالفتها . ولا عبرة بما يتمسك به الاجانب في مصر من أنهم تملكوا اراضي مصرية قبل أن يسمح للأجانب في الدولة العلية بتملك العقارات ، وأنهم أجروا على هذه الأراضي حكم الامتيازات الاجنبية وجعلوها خاضعة لحاكمهم القنصلية ، فان هذه الفترة الوجيزة التي اقطعتهم فيها ولاية مصر الاراضي تشجيعاً لهم لا يصح أن تنشأ عادة أو عرفاً مرعياً يعطيهم من الحقوق ما لا تقره المعاهدات المكتوبة ، وما يتناقض مع القوانين الاساسية . والصحيح أن الاجانب لم يجر لهم قانوناً تملك العقارات في مصر الا على أساس فرمان سنة ١٨٦٧ ، الذي أجاز للأجانب في الدولة العلية . — وتبعاً في مصر تملك العقارات . واليك أهم نصوص هذا فرمان :

المادة الاولى : للاجانب أن يتمتعوا ، كالرعايا العثمانيين وبدون شرط آخر ، بحق ملكية العقارات ، سواء كانت في المدن أو في الارياف ، في جميع نواحي الامبراطورية العثمانية عدا ولاية الحجاز، وذلك بأن يخضعوا للقوانين واللائح التي يخضع لها الرعايا العثمانيون على النحو الآتي ..

المادة الثانية : الأجانب الملاك لعقارات في المدن أو في الارياف

يتأثرون بناء على ذلك بالرعايا العثمانيين في كل ما يختص بعقاراتهم ،
ويترتب قانونا على هذا التماثل ما يأتي : (١) أن يخضعوا لجميع
القوانين ولوائح البوليس والبلديات التي تسرى الآن أو ستسرى في
المستقبل على حق استغلال الملكية العقارية وانتقالها والتصرف
فيها ورهنها (٢) أن يدفعوا جميع التكاليف والضرائب ، التي
تجب أو يمكن أن تجب في المستقبل ، على العقارات في المدن أو في
الارياف . تحت أى شكل كانت ، وبأى اسم سميت .

فانت ترى من ذلك أن امتلاك الأجانب لعقارات في بلاد
الدولة العلية . — وتبعاً في مصر — اشترط فيه أن تخضع الأجانب
لجميع القوانين ولوائح البوليس والبلديات التي تسرى ، أو التي يمكن
أن تسرى في المستقبل ، على العقارات من حيث الانتفاع بها أو
انتقالها والتصرف فيها أورهنها ، واشترط أيضاً أن يدفعوا جميع
الضرائب العقارية ، تحت أى شكل كانت وبأى اسم سميت ، وقد
قبلت الدول هذا الفرمان واعتبرته معاهدة دولية . ولم يكن إلا اعتداء
من الأجانب على حقوق مصر امتناعهم في أول الامر عن دفع ضريبة
البناء ، ولم يكن الا سوء تصرف وضعفا من الحكومة المصرية أن
يفاوض الدول في أمر هذه الضريبة ، فتسجل بذلك على نفسها

وجوب مفاوضة الدول في كل ضريبة عقارية ، كما هي تفعل الآن بشأن ضريبة الخفر . والصحيح أن التشريع المصرى يسرى على الاجانب كما يسرى على المصريين ، فيما يتعلق بالعقار وبالضرائب العقارية ، بلا حاجة الى مفاوضة الدول ، بل بلا حاجة الى مصادقة الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة . فيجب ان ينص صريحا على رجوع هذا الحق لنا ، فان اغتصابه منا خرق لنفس الامتيازات الاجنبية التى تحتج بها الاجانب علينا . ومن الضرورى تقرير هذا المبدأ ، لان القوانين التى تسرى على العقار تكاد تكون كلها من النظام العام وتهم الدولة فى أهم مقوماتها ، وهى الارض ، فمن الواجب أن تكون مصر حرة فى تشريعها الخاص بالارض المصرية ، ولو كان أجنبى هو المالك لهذه الارض . كما أنه يجب أيضا ان تكون المحاكم الاهلية هى المختصة بنظر جميع القضايا العقارية ، ولو كان المتقاضون كلهم أجنبى ، ولو كان هؤلاء الاجانب من جنسية واحدة . وسنعود الى ذلك فيما يلى . وليس فيما نشير به الارد للحق الى نصابه ، ورجوع عن الافتئات على السلطة الشرعية للبلاد ، وأقرار للامور على وجوها الصحيحة ، طبقا لما تقتضيه المبادئ القانونية المعترف بها فى الوقت الحاضر بين كل الامم المتعدنة .

أما من حيث لوائح البوليس ، فقد كان لمصر حق سن هذه اللوائح ، وكانت تسرى على الأجانب ، وذلك قبل وجود المحاكم المختلطة نفسها . ولما أنشئت هذه المحاكم تأيد هذا الحق بنص المادة العاشرة من القانون المدنى المختلط ، وبنص المادتين ٣٣١ و ٣٤٠ من القانون الجنائى المختلط . كل هذه النصوص متضافرة على أن للحكومة المصرية سن لوائح للبوليس تسرى على الأجانب بشرط ألا تزيد العقوبة فيها على عقوبة المخالفة . ولم يكن الامحض اعتماد من المحاكم المختلطة أن تشترط موافقة جمعيتها التشريعية على اللوائح الجديدة التى تصدرها الحكومة المصرية ، مستندة خطأ الى المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط ، ولم يكن ، هنا أيضا ، الا سوء تصرف وضعفا من الحكومة المصرية ، أن تفاوض الدول فى شأن هذه اللوائح ، وتصدر ذكرىتو ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ تحدد فيه من سلطتها فى سن لوائح البوليس ، وتقتصر هذه السلطة على لوائح معينة بقيود معينة (انظر فى ذلك Lamba : Condition Juridique des Européens en Egypte, Paris, 1896. p.p.212—228) والصحيح قانونا ان للحكومة المصرية أن تسن لوائح البوليس ، وتسرى هذه اللوائح على الاجانب سريانها على المصريين ، بدون

حاجة الى موافقة الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، ويجب أن نتفاوض مع الدول ذوات الامتيازات على هذا الأساس ، حتى نسترد أيضا هذا الحق المغتصب .

القسم الثاني : التشريعات الاخرى غير التشريعية

الذى يحدد تشكيل المحاكم المختلطة واختصاصها

أهم هذه القوانين هي القوانين المدنية ، والتجارية ، والجنائية ، وقوانين الإجراءات ، والضرائب غير العقارية . وقد تبين مما تقدم من نصوص المقترحات أن الشأن في هذه التشريعات أن تسرى على الأجانب ، على شرط أن توافق عليها الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة ، ولا يصح لهذه الجمعية أن تمتنع من الموافقة ما دامت هذه التشريعات لا تناقض المبادئ التى يجرى العمل بموجبها عادة في التشريع الحديث الذى يسرى على الأجانب ، وما دامت الضرائب لا توجد تمييزاً غير عادل ضد الأجانب بما فيهم الشركات الاجنبية . ونحن نوافق على هذا المبدأ . الا أننا نلاحظ أن المقترحات لا تجعل مجالاً للتحكيم اذا اختلفت وجهة نظر الحكومة المصرية عن رأى الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة ، بل يكون رأى هذه الهيئة

نهائياً ، فتوقف أى تشريع ترى — خطأ أو صواباً — أنه يناقض مبادئ التشريع الحديث ، أو يقرر ضريبة مجحفة بالأجانب . وذلك يظهر بالرجوع إلى الكتاب الأخضر لرئيس الوزارة الأسبق ، فمنه يتبين أن الفقرة الحادية عشرة من المقترحات ، التى أثبتنا نصها فيما تقدم ، صيغت فى أول الأمر بالصورة الآتية : « يعترف الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر ، وبناء عليه يتعهد صاحب الجلالة البريطانية . بأن يستخدم كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويتعهد جلالة ملك مصر من جانبه بالآتسن قوانين مجحفة بالأجانب فى مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات » ويبين الكتاب الأخضر كيف عدلت هذه المادة حتى صيغت فى صورتها الحالية ، فيقرر ما يأتى : « أخذ على الفقرة الأولى أن مصر ما بها أن تعترف بأمر يج صوتها بالنداء به ، وأن الاعتراف يجب أن يصدر ممن كانوا حتى الآن متمسكين بالامتيازات ، لا يقبلون فيها

تبديلاً أو تعديلاً . أما الفقرة الأخيرة ، فقد تساءلنا ماذا يكون مرمى التعهد الوارد بها ، وأشرنا الى أن تضمين هذا التعهد في المعاهدة يجعل مادة التحكيم (١٤) منصبة عليه ، وزدنا أنه بمقتضى التعهد وعملاً به يصبح لمصر أن تضع ما تشاء من التشريعات ، وتطبقها على الاجانب . فإذا رأت بريطانيا في شيء من تلك التشريعات أجحافاً بالاجانب ، أو تنافياً مع المبادئ العامة للتشريع عند الدول ذوات الامتيازات ، وخالفها مصر في الرأي ، حل الخلاف بطريق التحكيم وهذا الوضع يشبه من بعض الوجوه ما كان قد اقترحه مشروع ملتر من إعطاء الممثل البريطانى حق المعارضة (veto) فيما يطبق على الاجانب من التشريعات ، على أنه يفضل الاقتراح القديم في أنه بدلاً من أن يكون حقاً فردياً للممثل البريطانى ، يصبح الخلاف بين الدولتين محل تحكيم على يد هيئة دولية . وقد أبدينا أننا لا نرى مانعاً من قبول هذه الصورة الجديدة في ضمان حقوق الاجانب ، لاسيما وأننا لا نرى فرقاً بينها وبين الضمانات التى وردت في مشروع الاتفاق الدولى الذى وضعته عصبة الأمم ، والذى رسم القواعد العامة لمعاملة الاجانب ، وجعل التحكيم طريق حل الخلافات بين الدول في تنفيذ تلك القواعد . ويكاد يكون الفرق الوحيد بين حكم

الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة ومشروع الاتفاق الدولى المتقدم ذكره ، أن طلب التحكيم فى الحالة الأولى خاص بإنجلترا ، وفى الحالة الثانية مشاع بين جميع الدول الموقعة على الاتفاق . على أن هذا الفرق أيضاً لا يلبث أن يزول يوم توقع مصر ذلك الاتفاق ، فيصبح حق طلب التحكيم عاماً بعد أن كان خاصاً ، وتصبح حال مصر حالة الدول الأخرى ، ويحل محل الامتيازات نظام تحكيم فيه الأمان الكافى لمصالح الأجانب ومرافقهم . على هذا الوجه من تأويل الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة لا يكون تمت محل لترك سلطة للمحاكم المختلطة فى التصديق على أى تشريع مالى أو غيره ، كما جاءت الإشارة إلى ذلك فى مشروع الكتابين اللذين يتبادلان بشأن الامتيازات بحسب مشروع (١) . اذ لا يجوز الجمع بين تعهد بحماية التحكيم أمام هيئة دولية ، وبين تصديق تتولاه المحاكم المختلطة باعتبارها ممثلة للدول ، فإن أحد الاثنين يجب أن يغنى عن الآخر . فحيث يكون تصديق لا يجوز أن يصبح التشريع المصدق عليه محل احتكام بعد ذلك . وحيث يجوز الاحتكام إلى هيئة دولية لا يكون محل لأن تتداخل المحاكم المختلطة فى الامر . على أنه بعد بسط الامر على هذا الوجه ، لم تستطع الحكومة البريطانية أن ترى الظرف الحاضر ملائماً

لترك الطريقة المتبعة من تصديق المحاكم المختلطة على التشريعات ،
ولذلك لم تجد بداً من أسقاط الإشارة الى التعهد فى صلب المعاهدة ،
ونقل عباراته الى الكتب التى تتبادل بشأن الامتيازات . لا على أنها
بيان تعهد من جانب مصر ، وإنما على أنها تحديد لمهمة المحاكم المختلطة ،
التي تتسع من جانب لتشمل التشريعات المالية . وتضيق من جانب آخر
فتكون مجرد استيثاق من أن التشريع المالى لا يتضمن تمييزاً غير عادل
ضد الاجانب . ومن أن التشريعات الاخرى لا تتنافى مع « المبادئ
المأخوذ بها عموماً فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على
الاجانب » (وهى المبادئ التى يقوم عليها مشروع الاتفاق الدولى
الذى سبقت الإشارة اليه) ، وقد اقترحت هذه الصيغة بدلاً من
صيغة « مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات » ، اذ
لم يكن لهذه الصيغة الاخيرة معنى ظاهر أو محدد . وعلى ذلك لا يكون
للمحاكم المختلطة تدخل — كما تحاول الآن فى بعض الظروف —
فى موضوع التشريع ومناسبته . وتصبح الحكومة ، وهى وحدها
المسئولة عن حكم البلاد ، حرة فى تكييف نظامها التشريعية والمالية
على الوجه الذى تراه أجدر بالمسؤوليات التى تضطلع بها .

يتبين مما تقدم أن شرط عدم أجحاف التشريع المصرى

بالأجانب ، وعدم مناقضته لمبادئ التشريع الحديث ، كان مندرجا في صلب المعاهدة ، ثم انحدر الى المذكرات التي تتبادل ، حتى لا يكون هذا الشرط محلا للتحكيم ، مادامت الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تقوم بالتصديق على التشريعات ، « وحيث يكون تصديق لا يجوز أن يصبح التشريع المصدق عليه محل احتكام بعد ذلك » .

ونحن لا نستطيع أن نقر وجهة النظر هذه ؛ ولا نرى ما يمنع ، لا من وجهة القانون ولا من وجهة العمل ، أن يتقرر وجوب تصديق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على التشريع المصرى الذى يراد به أن يسرى على الاجانب ؛ ويتقرر الى جانب ذلك أنه اذا امتنعت هذه الجمعية من المصادقة ، ورأت الحكومة المصرية أنها خرجت في ذلك عن حدود مهمتها ، حل الخلاف بطريق التحكيم . وبذلك نأمن تحكم الجمعية العمومية وتعنتها التي تحاول في بعض الظروف ، كما يقرر الكتاب الأخضر نفسه ، أن تتدخل « في موضوع التشريع ومناسبته » .

وهذا هو نفس ما كان يراه المرحوم ثروت باشا ، فقد جاء في الكتاب الاخضر الذى أصدره ، في الوثيقة رقم ٩ ، ما يأتى : « أما ما يتعلق بالتشريع الذى يطبق على الأجانب ، فإن المادة ١٢

من القانون المدنى المختلط تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تشريعا ماليا ، وتكون مهمة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة الاستيثاق من ان التشريع الذى يعرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادئ المشتركة للتشريع فى بلاد الدول ذوات الامتيازات . وفيما يختص بالتشريع المالى يجب الا يستعمل حق المعارضة ، الذى أرى نفسى مستعدا للاعتراف به ، الا بالنسبة للقوانين التى تقرر فرقا فى المعاملة لغير مصلحة الأجانب (المفهوم أنه لا يعتبر تفريقا فى المعاملة أن ضريبة متساوية للجميع تكون أثقل أثرا على الأجانب ، لأنها تفرض بالنسبة لحالات أو أعمال أخص بهم ، أو أكثر تحققا عندهم ، كما يجب أن يشترط فيه : (١) ألا يستعمل ألا بناء على تقرير تضعه هيئة مشكلة لهذا الغرض ، وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها ، كأن تكون مثلا لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء ، اثنان منهم مصريان ، وثالث يمثل الدول الكبرى ، ورابع يمثل الدول الصغرى (٢) أنه لا يوقف تنفيذ التشريع الا استعمال حق المعارضة فعلا (٣) أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية ، تكون عصبة الأمم أو محكمة لاهاى . ويقتضى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الامر الى هيئة دولية ، عند ما ترى الحكومة

المصرية أن حق المعارضة يستعمل على غير وجهه ، كان يرجع في المشروع الذي قدمته إلى أن الأحكام الخاصة بحق المعارضة كان سينص عليها في المعاهدة نفسها ، فكان يجب لذلك تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة عند الخلاف بحسب ميثاق عصبة الأمم . فأذارني لمناسبات أخرى أن توضع الأحكام الخاصة بحق المعارضة في اتفاق آخر ، فيجب احتفاظا بالمعنى المتقدم أن ينص صراحة في ذلك الاتفاق على حق الحكومة في الطعن في استعماله ، دون أن يكون في هذا النص ابتداع شيء جديد .»

نرى مما تقدم مبلغ حرص المرحوم ثروت باشا على أن يحتفظ للحكومة المصرية بحق الطعن في قرار الجمعية العمومية ، إذا جاء مخالفا لوجهة نظرها ، وكيف يحصر هذا القرار في حدود ضيقة ، فيقيده بتقرير سابق تضعه لجنة مختلطة ، ويجعله حق معارضة لاحق تصديق ، ينفذ التشريع المصري على الأجانب إذا لم يستعمل ، ولا ضرورة للتر بص بالتشريع حتى تتم المصادقة عليه .

ونحن نوافق على هذه الآراء السديدة ، ونتقدم إلى المفاوض المصري في أن يعمل على تحقيقها عند ما تدور المفاوضات مع إنجلترا ومع الدول بشأن تعديل الامتيازات ، وأن يوجه النظر إلى ما لاحظته

المرحوم ثروت باشا بحق من أن المفهوم أنه لا يعتبر تفريقاً في المعاملة أن ضريبة متساوية للجميع تكون أثقل أثراً على الأجانب ، لأنها تفرض بالنسبة لحالات أو أعمال أخص بهم أو أكثر تحقّقاً عندهم .
ونلاحظ أنه كان من الممكن أن تتمسك مصر بحقها في فرض أية ضريبة — عقارية كانت أو غير عقارية — على الأجانب بدون الرجوع إلى الجمعية العمومية ، ما دامت الضريبة غير مجحفة .
وتاريخ الامتيازات الأجنبية لا يأبى علينا هذا الحق ، لأن الأجانب لم يعفوا بموجب الامتيازات من الضرائب التي يتساوون فيها مع الأهالي ، بل من الضرائب التي ينفردون بها وحدهم ، كالجزية التي تجبى من غير المسلمين . ولكننا لا نتشدد الآن في ذلك ، ونؤثر أن نرجئه لمرحلة أخرى ، عند ما تتحقّق الدول من أن مصر تحسن استعمال ما تسترده من الحقوق .

بقى أن نشير إلى القانون الجنائي الذي كان مزعماً إصداره في سنة ١٩٢٠ . هذا القانون من وضع عهد ماضٍ ، إذ كانت لجنة الامتيازات التي ألفت في ذلك العهد تعمل في ظروف تغيرت الآن تغيراً جوهرياً . ويكفى أن نشير إلى أن هذا القانون يعتبر الدولة البريطانية ، بالنسبة لمصرى ، كأنها الدولة صاحبة السيادة عليه ،

فيعاقب الجرائم التي ترتكب ضدها بنفس العقوبة التي يعاقب بها الجرائم ضد الدولة المصرية (أنظر على سبيل المثال المواد ١٢٣ و ١٢٤ و ١٥٩ و ١٦٠ من هذا المشروع) ، ويضع المندوب السامي في مرتبة حاكم البلاد الشرعى فيعاقب بعقوبة واحدة الاعتداء على أى منهما (أنظر المادة ١٢٩ من المشروع) ، ويقرن الأسرة المالكة في إنجلترا بالأسرة المالكة في مصر على أنهما متساويان من حيث وجوب ولاء المصرى لكل منهما (انظر المادتين ١٤٣ و ١٤٤) ، ويجعل العلم البريطانى والجيش البريطانى في منزلة العلم المصرى والجيش المصرى من حيث وجوب احترامهما (أنظر المواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٦٤) ، ويعاقب التزييف فى الأوراق المالية التى تصدرها الحكومة البريطانية بنفس عقوبة التزييف فى الاوراق المالية التى تصدرها الحكومة المصرية (انظر المادة ٢٣٨) . من هذا كله يتبين وجوب تشكيل لجنة مختلطة ، من مصريين وأجانب ، لإعادة النظر فى هذا المشروع من الوجهة السياسية ومن الوجهة الفنية (أنظر نقداً لهذا المشروع ، من الوجهة الفنية للاستاذ ارمانيون فى مجلة مصر العصرية فى عددى ٥١ و ٥٢ سنة ١٩٢٠) ، على أن يعرض المشروع بعد تعديله على البرلمان المصرى ، فالجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة فى حدود

اختصاصها الجديدة . ونوجه النظر من الآن الى وجوب الاهتمام
بجريمتين يكثر ارتكابهما في اوساط الجاليات الاجنبية بمصر ، هما
الاتجار بالمواد المخدرة والاقراض بالربا الفاحش .

ونشير أخيراً إلى المواد ١٠ — ٢٧ من المشروع الثانى من
مشروعات سنة ١٩٢٠ ، وهى النصوص التى تشير اليها المذكرة
البريطانية السالف ذكرها ، على اعتبار أنها تقرر مبادئ يجب
الالتزام بها ، اذ جاء فى هذه المذكرة ما يأتى : « وأن توسيع
اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى يستلزم أعداد وتنفيذ قانون جديد
لتحقيق الجنايات ، وفى مشروعات القوانين التى أعدت فى سنة
١٩٢٠ ، بعض نصوص مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنايات (أنظر
المواد ١٠ — ٢٧ من القانون رقم . . . الصادر فى ١٨ ابريل سنة

١٩٢٠) ، ولا شك أن دولتكم توافقوننى على أن قانون العقوبات
الجديد يجب ألاّ يحيد عن المبادئ المقررة بتلك المواد » — ولنا
ملاحظات على بعض هذه النصوص : تقضى المادة الثانية عشرة بأن
قاضى التحقيق يحيل المتهم إلى محكمة الجنايات ، اذا رأى أن الأدلة
المقدمة توجد قرينة على أدانته : (ا) فى جناية (ب) فى جنحة

من اختصاص محكمة الجنايات ، اذا كان من رأيه أنه نظراً لظروف الدعوى لا تكون العقوبة التي للمحكمة الجزئية ايقاعها كافية

(ح) في جنحة مرتبطة بجريمة صدر بشأنها أمراً حالة تطبيقاً لأحدى الفقرتين السابقتين ، اذا كان من رأيه أنه يجب الحكم في الجريمة معاً (أنظر أيضاً المادة ٢٥) . والأصل في ذلك أن المادة ١٧ من المشروع الأول تقضى بأن المحاكم الجزئية تختص بالنظر في الجنح والمخالفات ، ألا أنها لا تملك الحكم بعقوبة لمدة أكثر من سنتين (وقد اقترحت لجنة الاجانب تخفيض هذا الحد أيضاً) وتقضى المادة ١٩ من المشروع نفسه بأن محاكم الجنايات تختص بالنظر في الجنايات وفي الجنح التي تزيد عقوبة الحبس المقررة لها قانوناً على سنتين . ومن ذلك يتبين أن مشروعات سنة ١٩٢٠ تضيق من اختصاص محكمة الجنح والمخالفات ، اذ تجعل بعض الجنح من اختصاص محكمة الجنايات ، وهذا عكس ما اتبع أخيراً في القضاء الأهلي ، اذ جعلت بعض الجنايات من اختصاص محكمة الجنح . ونحن نؤثر ألا تعتدى محكمة الجنايات على اختصاص محكمة الجنح ، والظاهر أن السبب الذي دعا واطع مشروعات سنة ١٩٢٠ إلى نزع الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة أكثر من سنتين من اختصاص

محكمتها الطبيعية ، هو إعطاء ضمانات أوفر امام محكمة الجنايات
للإجانب المتهمين في جنح تزيد العقوبة فيها على سنتين . ولا ترى
ما يبرر إعطاء هذه الضمانات ، وأنه يحسن الرجوع الى الاختصاص
الطبيعى لكل محكمة ، ما دام تقسيم الجرائم إلى جنایات وجنح
ومخالفات يبقى معمولاً به في ظل النظام الجديد .

وتنص المادة السادسة عشرة من المشروع نمرة ٢ على أنه لا يجوز
رفع الدعوى مباشرة الى محكمة الجنايات من قبل المدعى المدنى ،
ولا يجوز تقديم أحد للمحاكمة بناء على طلب النائب العمومى أو المدعى
المدنى لجريمة يجوز أن تعاقب بالحبس لمدة أكثر من سنة ، ما لم
يكن ذلك بناء على أمر أو تصريح سابق من قاضى تحقيق أو قاضى
احالة أو محكمة — وفي هذا النص تضيق لا مبرر له لسلطة النائب
العمومى في رفع الدعوى الجنائية ، ولحق الافراد في رفع الجنحة
المباشرة (أنظر نقد الاستاذ عبد العزيز فهمى باشا لهذه المادة في
ملخص المحاضرات التى ألقاها على المحامين ، وهى منشورة في ملحق
للعدد الثامن من السنة الاولى لمجلة المحاماة ص ٦٤ — ص ٦٦) .

وتنص المادة الثالثة والعشرون على أن عقوبات الاعدام والاشغال
الشاقة والحبس لمدة أكثر من شهرين لا يجوز توقيعها غيابياً —

وهذا التقييد فيه كل الحرج اذا كان المتهم اجنبيا وفر من البلاد المصرية (انظر نقد الاستاذ عبد العزيز فهمى باشا فى ملحق المحاماة المشار اليه ص ٦٦ — ص ٦٧)

القسم الثالث : التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصاتها

يجب ان تحدد نصوص هذا التشريع تحديدا دقيقا ، ولا يتوسع فى هذا التحديد بل يقتصر الامر على النصوص الاساسية . فاذا تم التحديد على هذا النحو يتقرر أنه لا يجوز تعديل النصوص التى أدخلت فى هذه الدائرة إلا بموافقة الدول ذوات الامتيازات . ولكن يجب مع ذلك أن يتقرر مبدأ مراجعة هذه النصوص بعد كل فترة من الزمن (كل عشر سنوات مثلا) ، وللحكومة المصرية أن تقترح تعديلها بما يتناسب مع تقدم حالة مصر وقتئذ ، فتبني بذلك الفرصة لأن تلغى الامتيازات الاجنبية تدريجيا ، دون مساس بمصالح الاجانب المشروعة .

والواجب أيضا أن يتقرر أنه فى حالة أصرار الحكومة المصرية على اقتراحات معينة تعدل بها هذه النصوص الأساسية ، وعدم

موافقة الدول لها على ذلك ، يجوز لمصر أن ترفع الأمر الى محكمة لاهاى ، أو الى عصبة الأمم (تطبيقا للمادة ١٩ من ميثاق هذه العصبة وسنعود اليها فيما يلى) ، على أن يكون قرار الهيئة التى يرفع الأمر اليها نافذا على الجميع .

ثانيا - القضاء

ترمى المقترحات البريطانية الى ادخال تعديل جوهري على نظام القضاء المختلط (١) من حيث اختصاص المحاكم المختلطة (٢) ومن حيث القائمين بالقضاء فى هذه المحاكم .

١ - اختصاص المحاكم المختلطة

تنص المادة الأولى من المشروع الأول من مشروعات سنة ١٩٢٠ على أن يعاد تنظيم المحاكم المختلطة ، بحيث يتناول اختصاصها المواد الآتية : (أولا) جميع المنازعات المدنية ، بين مصريين وأجانب ، أو بين أجانب سواء كانوا من جنسية واحدة أو من جنسيات مختلفة (ثانيا) جميع المنازعات المدنية الأخرى التى باشرت المحاكم المختلطة بالقضاء فيها الى الآن (ثالثا) جميع المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب (رابعا) جميع الاجراءات الجنائية ضد الاجانب

(خامسا) جميع الاجراءات الجنائية ضد المصريين ، فى الاحوال التى باشرت المحاكم المختلطة القضاء فيها بالنسبة للمصريين حتى الآن (وقد اقترحت لجنة الأجانب اضافة جرائم التزوير واليمين الكاذبة وشهادة الزور والنصب ببيع ملك الغير ، اذا ارتبطت هذه الجرائم بدعاوى منظورة أمام المحاكم المختلطة) . ومع ذلك فلا يكون لهذه المحاكم أى اختصاص فى المنازعات أو المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية لأجنبى مسلم منتم الى احد المذاهب السنية ، اذا كانت مثل هذه المنازعة أو المسألة خاضعة فى بلاده لقضاة المحاكم الشرعية دون سواها . ونلاحظ أن هذا النص هو من النصوص الأساسية فى مشروعات سنة ١٩٢٠ ، وهو المحور الذى يدور عليه الأصل القضائى المقترح . ولا يخفى أن من شأنه أن يلغى المحاكم القنصلية وينقل اختصاصاتها المدنية والجنائية الى المحاكم المختلطة ، فيوسع بذلك اختصاص هذه المحاكم الاخيرة توسيعا كبيرا يظهر فيما يأتى :

(أولا) يصبح من اختصاص المحاكم المختلطة جميع المنازعات المدنية بين مصريين وأجانب ، أو بين أجانب سواء كانوا من جنسية واحدة أو من جنسيات مختلفة . وهذه المواد هى الآن من اختصاص المحاكم المختلطة ، الا المنازعات المدنية المتعلقة بمنقول

بين أجنبى من جنسية واحدة ، فهى بموجب النظام الحالى من اختصاص المحاكم القنصلية ، فنقلتها مشروعات سنة ١٩٢٠ الى اختصاص المحاكم المختلطة ، وهذه حسنة من حسنات هذه المشروعات ، تزيد قيمتها اذا أضفنا الى ذلك أن المقترحات البريطانية قد قضت صراحة على التوسع فى تفسير كلمة « أجنبى » ذلك التوسع الذى تذهب اليه المحاكم المختلطة الآن بدون مستند قانونى صحيح ، فلا يعود « الاجنبى » الخاضع لقضاء المحاكم المختلطة هو كل شخص غير مصرى الجنسية ، سواء أكان تابعا لدولة من الدول المتمتعة بالامتيازات أم غير تابع لاحدى هذه الدول ، بل تصبح القاعدة أن كل شخص فى مصر يكون خاضعا لقضاء المحاكم الاهلية الا اذا خرج من اختصاص هذا القضاء بحكم قانون أو عرف أو معاهدة ، وبعبارة أخرى تصبح الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية ، ولا يشمل اختصاص المحاكم المختلطة الا الاجانب المتمتعين بالامتيازات . ومن ذلك نرى أن اختصاص المحاكم المختلطة ، وان كان يتسع على حساب المحاكم القنصلية فيما يتعلق بالدعاوى المدنية بين الأجانب من جنسية واحدة ، فهو يضيق لمصلحة المحاكم الاهلية فيما يتعلق بتحديد كلمة « الاجنبى »

وقصرها على الأجانب المتمتعين بالامتيازات .

ونلاحظ قبل ترك هذه المسألة أنه يحسن النص على اعتبار الرعايا السابقين للدولة العلية ، ولو كانوا قد وضعوا بعد الحرب تحت إنتداب دولة من الدول ذوات الامتيازات (كالفلسطينيين والسوريين والعراقيين) ، خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية . كذلك يحسن النص على أن كل الشركات التي تكون مصرية الجنسية ، ولو تألفت من أجانب متمتعين بالامتيازات ، تكون خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية أيضاً .

(ثانياً) ويصبح من اختصاص المحاكم المختلطة جميع المنازعات المدنية التي باشرت هذه المحاكم القضاء فيها إلى الآن : هذه عبارة مبہمة لا يعرف مداها . وأظهر عيوب هذا النص أنه يقر المحاكم المختلطة على ما اختطته لنفسها ، منذ أنشائها ، من التوسع في اختصاصها توسعاً لا يستند إلى قانون ، ولا تراعى فيه مصلحة المصريين . ولندكر على سبيل المثال نظرية « المصالح المختلطة » (Théorie de l'intérêt mixte) . فقد مدت المحاكم المختلطة اختصاصها ، بفضل هذه النظرية ، إلى قضايا كل المتقاضين فيها مصريون ، ولا يوجد بينهم أجنبي واحد ، بدعوى أن هناك مصلحة

لأجنبي في الدعوى، ولو كانت هذه المصلحة ليست بالذات موضوع النزاع . واستندت في ذلك إلى المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وهي تنص على أن مجرد عمل رهن عقارى لمصلحة أجنبي على عين ثابتة ، أيا كان مالکها أو واضع اليد عليها ، يجعل المحاكم المختلطة مختصة بالحكم في صحة هذا الرهن وفي جميع نتائجه ، ومنها بيع العقار جبرياً وتوزيع ثمنه . وطبقت النظرية على حجز ما للمدين لدى الغير ، فحكمت باختصاصها ولو كان كل من الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه مصريين (أو أجنبيين من جنسية واحدة) ، مادام المحجوز لديه أجنبياً مختلفاً في جنسيته عن جنسية الدائن والمدين . وحكمت باختصاصها في قضية ترفع بين مصرى وشركة مصرية ، إذا كان بين المساهمين في هذه الشركة أجنبي . ولا يتسع المقام هنا لبيان ماوسع المحاكم المختلطة ابتلاعه من القضايا التي هي في الأصل من اختصاص المحاكم الأهلية (أو من اختصاص المحاكم القنصلية إذا كان المدعى والمدعى عليه أجنبيين من جنسية واحدة) ، باسم نظرية « المصالح المختلطة » .

والذى نراه أن يحذف من المشروعات هذا النص ، بل يجب أيضاً القضاء على نظرية المصالح المختلطة قضاء صريحاً ، ووضع نص خاص

بذلك ، كما كانت الحكومة المصرية تريد أن تفعل عند ما قدمت إلى اللجنة الدولية اقتراحاً يقضى بأن اختصاص المحاكم المختلطة يتحدد بالنظر إلى جنسية الخصوم دون غيرها ، ودون التفتت إلى المصالح المختلطة التي قد تتضمنها القضية بطريق غير مباشر

(Uniquement par la nationalite des parties en cause sans avoir égard aux intérêts mixtes qui pourraient être indirectement engagés dans le procès).

أنظر رسالة الاستاذ الدكتور محمد بهي الدين بركات بك

(Privilèges et Immunités dont jouissent les Etrangers en Egypte vis-à-vis des Autorités Locales; Paris 1912. p. p. 255-256.)

(ثالثاً) وتختص المحاكم المختلطة كذلك بجميع المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب : وهذا توسيع آخر لاختصاص المحاكم المختلطة على حساب المحاكم القنصلية ، وهو توسيع محمود ، وعدت الحكومة البريطانية في مذكرتها المشار إليها أن توافق عليه فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين ، وأن كانت قد تشككت في امكان أن توافق الدول ذوات الامتيازات كلها على

ذلك ، فذكرت أنه « قد يصعب على بعض الدول أن ترضى بنقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة فنقلها في هذه الحالة يجب أن يكون إختيارياً ، والاختصاص في هذه الأمور يجب أن يظل للسلطات القنصلية ، إلا إذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية ذات الشأن على نقل ذلك الاختصاص إلى المحاكم المختلطة ، وأنى أتوقع الاتفاق على أن تحول المحاكم المختلطة الاختصاص في هذه الشؤون فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين » .

وتضيف الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من المشروع الأول ما يأتى : « ومع ذلك فلا يكون لهذه المحاكم (أى المحاكم المختلطة) أى اختصاص فى المنازعات أو المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية لأجنبي مسلم منتم الى أحد المذاهب السنية ، اذا كانت مثل هذه المنازعة أو المسألة خاضعة فى بلاده لقضاء المحاكم الشرعية دون سواها » . والظاهر من هذا النص أن الأجانب المسلمين المتمتعين بالامتيازات الأجنبية ، كالتونسيين والمراكشيين ، يكونون خاضعين فى مسائل أحوالهم الشخصية للمحاكم الشرعية المصرية ، لا للمحاكم المختلطة ، ما داموا مسلمين سنيين ، وهذا توسيع فى

اختصاص المحاكم الشرعية يمتد لأجانب متمتعين بالامتيازات ، وهو ما نرحب به (ومع ذلك أنظر نقد الاستاذ عبد العزيز فهمى باشا ، اذ يقرر أنه رأى تعديلاً لهذا النص مكتوباً بخط اليد ، من شأنه أن يجعل المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فى أى نزاع متعلق بالأحوال الشخصية ، متى كان يتوقف على الفصل فيه الفصل فى أصل الدعوى المنظورة أمامها ، وأنه لا يمكن إحالة النزاع المتعلق بالأحوال الشخصية لأجنبي مسلم الا باتفاق الخصوم — ملحق المحاماة المشار اليه ص ١٧ — ١٩)

(رابعاً) وتختص المحاكم المختلطة كذلك بجميع الاجراءات الجنائية ضد الاجانب : هذا هو أهم توسيع لاختصاص المحاكم المختلطة . فما برحت الحكومة المصرية تسعى وراء ذلك ، وفاوض نو بار باشا الدول ذوات الامتيازات مراراً على هذا الاساس ولم ينجح ، حتى أنشئت المحاكم المختلطة دون أن يكون لها الا اختصاص جنائى ضيق . ولكن الدول وعدت أن توسع من هذا الاختصاص الجنائى توسيعاً كبيراً بعد انقضاء سنة من انشاء المحاكم المختلطة ، وها قد مضى على إنشاء هذه المحاكم أكثر من نصف قرن ، ونجحت التجربة نجاحاً مبيناً لصالح الاجانب ، بدليل استمرار هذه

المحاكم وتوطد نفوذها ، ومع ذلك بقي اختصاصها الجنائي ضيقاً كما كان . فالنص الجديد يعطى للمحاكم المختلطة الاختصاص الجنائي للمحاكم القنصلية ، وهذا ما يدعو إلى ازدياد نفوذ المحاكم المختلطة إزدياداً هائلاً لا يقاس إليه نفوذها الحاضر ، وما يدعو كذلك إلى زيادة عدد قضاتها وأعضاء نيابتها ، وإلى وضع قوانين جديدة للعقوبات وتحقيق الجنائيات ، مع مراعاة إعطاء الضمانات اللازمة للأجانب ، واتباع نظام المحلفين وغير ذلك مما سيأتي ذكره فيما يلي . والخطوة طيبة ، كانت ترجو مصر أن توفق إليها من مدة طويلة . غير أنه لا تجب المبالغة في تقاضي ثمنها بالاسراف في إعطاء ضمانات للأجانب لا مسوغ لها ، وسنبين ذلك في موضعه .

ويلاحظ أنه إذا اتخذت إجراءات جنائية ضد مصري وأجنبي متهمين في جريمة واحدة ، فالظاهر أن المصري يحاكم أمام المحاكم الأهلية ، ويكون الأجنبي طبقاً لهذه المشروعات خاضعاً للمحاكم المختلطة . وليس في هذا تقدم على الحالة التي نحن فيها الآن ، والتي تقضى بجواز تقديم بعض المتهمين في جريمة إلى المحاكم الأهلية ، وتقديم البعض الآخر إلى المحاكم القنصلية ، ويستتبع ذلك تناقض الأحكام في جريمة واحدة ، مما تأباه أبسط مبادئ العدالة . والواجب في مثل

هذه الأحوال أن يقدم جميع المتهمين في جريمة واحدة الى محكمة واحدة . والأولى أن ينص على أن تكون المحاكم الأهلية هي المختصة بنظر الدعاوى الجنائية التي يكون فيها أحد المتهمين مصرياً ولو كان باقى المتهمين من الأجانب ، وذلك توحيداً للأحكام ، وتغليباً لقضاء البلاد العام على القضاء الاستثنائى للمحاكم المختلطة ، ذلك أن سياسة الإصلاح القضائى فى مصر يجب ان تكون مبنية على أساس التدرج شيئاً فشيئاً بالمحاكم الأهلية ، حتى يمتد اختصاصها الى جميع ما هو خارج الآن عن هذا الاختصاص ، فتتفنى فيها المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية والمجالس المالية ، وبذلك يتوحد القضاء فى البلاد .

وعلى هذا الأساس نرى رفض اقتراح الأجانب الذى يرمى الى توسيع الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة بالنسبة للمصريين ، فيجعلها تنظر جرائم التزوير واليمين الكاذبة وشهادة الزور والنصب ببيع ملك الغير ، اذا ارتبطت بدعاوى منظورة أمام المحاكم المختلطة . (خامساً) وقد نصت المادة الثانية من المشروع الأول على ما يأتى « يجوز قانوناً للمحاكم الأخرى غير المحاكم المختلطة أن تباشر القضاء بالنسبة لكل دعاوى أجنبى يقبل الخضوع لها ، ولا يعتبر

الأجنبي ،.فما يتعلق بهذه المادة ، قابلا أن يخضع لمقضاء محكمة الا في الأحوال الآتية : (١) اذا رفع هو دعواه الى هذه المحكمة بصفته مدعيا ، أو تدخل في دعوى مرفوعة من قبل (٢) اذا لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة قبل صدور حكم تهيدى أو قطعى في دعوى حضر فيها ، ويستتبع قبول الخضوع لمحكمة الدرجة الاولى الخضوع لقضاء محاكم الدرجات التى من نوعها .

هذا النص ، كما يتضح للقارىء ، على جانب عظيم من الأهمية ، لأنه يقرر جواز تقاضى الأجانب أمام المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية اذا رضوا بذلك . والأصل أن اختصاص المحاكم المختلطة يعتبر من النظام العام ، فلا يجوز لأجنبي خاضع لهذه المحاكم أن يتفق مع خصمه على أن يتقاضى الى محكمة أخرى ، والمحكمة التى اتفقا على اختصاصها أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها . ألا أن المادة الثانية التى نحن بصددھا تقرر صراحة أن للأجنبي أن يلجأ للمحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية ولغيرها من المحاكم ، دون المحاكم المختلطة ، وتقول المذكورة الايضاحية لمشروعات سنة ١٩٢٠ : « للاجانب بمقتضى المادة الثانية الحق فى اختيار التقاضى أمام المحاكم الاخرى القائمة غير المحاكم المختلطة ، وهذا نص

جديد ، الا أنه قد رؤيت اضافته لاحتمال أن يفضل الأجانب في بعض الأحوال أن يرفعوا منازعاتهم الى المحاكم الدينية القائمة بمصر الآن والى المحاكم الأهلية .

ولا شك أن في تقرير هذا المبدأ خطوة كبرى في التدرج نحو جعل اختصاص المحاكم الأهلية عاماً شاملاً للأجانب ، وهو ما يجب على مصر أن تسعى للوصول اليه ، ولكن لا تكون هذه الخطوة كاملة إلا إذا تقرر بصراحة أن الاتفاق مقدماً على اختصاص محاكم مصرية غير المحاكم المختلطة صحيح قانوناً . ذلك لأن نص المادة الثانية غامض في هذا الموضوع ، فظاهره يشعر بأن الأجنبي لا يعتبر راضياً باختصاص محكمة غير المحاكم المختلطة الا في حالتين : (١) إذا رفع هو الدعوى بصفته مدعياً ، أو تدخل في دعوى مرفوعة من قبل . ففي هذه الحالة يعتبر راضياً باختصاص المحكمة التي رفع دعواه اليها أو التي تدخل في دعوى مرفوعة أمامها ، ولا يملك إذاً أن يدفع بعد ذلك بعدم اختصاص هذه المحكمة . ولكن المدعى عليه — مصرياً كان أو أجنبياً — يملك الدفع بعدم الاختصاص ، لأنه ليس هو الذي رفع الدعوى حتى يعتبر راضياً باختصاص المحكمة . والأولى أن ينص أنه إذا كان المدعى عليه مصرياً ، ورفع الأجنبي دعواه عليه أمام

محكمة أهلية ، فلا يملك المصرى أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة ، لأنه إنما قوضى أمام محكمته الطبيعية (٢) إذا لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة قبل صدور حكم تهيدى أو قطعى فى دعوى حضر فيها (وتقترح لجنة الأجانب عدم جواز هذا الدفع بعد اقفال باب المرافعة ولو قبل النطق بالحكم ، ونحن نوافق اللجنة على هذا الاقتراح) . وفى هذا الفرض يكون الأجنبى هو المدعى عليه لا المدعى ، وقد رفعت عليه دعوى — من مصرى أو من أجنبى — أمام المحاكم الأهلية أو المحاكم الشرعية مثلاً ، فقبل أن يترافع أمامها ولم يدفع بعدم الاختصاص .

هذان هما الفرضان المنصوص عليهما صراحة ، وفيهما يمكن أن يكون الأجنبى خاضعاً لغير المحاكم المختلطة . وهناك فرض ثالث لم يتعرض له النص ، وهو أن يتفق الطرفان فى العقد على أن تكون المحكمة المختصة هى محكمة أخرى غير المحاكم المختلطة ، وقد تساءلت لجنة الأجانب عن الأثر القانونى الذى يترتب على مثل هذا الشرط ، وأظهرت تخوفها من أن التسليم بصحته يؤدى الى أن تستعمله الحكومة فى عقودها مع الأجانب ، فتسلب بذلك جزءاً عظيماً من اختصاص المحاكم المختلطة . ونحن لا نرى وجهاً لهذا التخوف ،

ونشدد من جهة أخرى في وجوب تقرير صحة مثل هذا الشرط بعبارة صريحة ، لأنه يخشى إذا ترك الأمر مبهماً أن تفسر المحاكم المادة الثانية على أنها نص استثنائي لا يجوز التوسع فيه ، وتقف عند الفرضين المنصوص عليهما في هذه المادة ، ولا تسلم بصحة الاتفاق مقدماً على اختصاص محكمة غير المحاكم المختلطة ، بحجة أن هذا الفرض غير منصوص عليه . وذلك بدلاً من أن تقرر أن المادة الثانية إنما هي مجرد تطبيق لمبدأ مفهوم ضمناً هو أن اختصاص المحاكم المختلطة ليس من النظام العام ، فيصح الاتفاق على اختصاص محكمة غير هذه المحاكم . لا ندرى أى تفسير يكون نصيب هذه المادة الغامضة ، ولذلك نرى قطعاً لكل لبس أن ينص صراحة على صحة الاتفاق المشار إليه . وليس صحيحاً ما تذهب إليه لجنة الأجانب من أن التسليم بصحة هذا الاتفاق من شأنه أن يسلب المحاكم المختلطة جزءاً عظيماً من اختصاصها ، فإن أكثر القضايا التي ترفع أمام هذه المحاكم قضايا تجارية ، وهذه لا تستند في الغالب إلى عقود مكتوبة ، فلا يحتمل أن يوجد فيها هذا الشرط . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه في الفروض القليلة التي يتحقق فيها وجود الشرط يكون الاجنبي المتعاقد قد رضى به ، وتدبر أمره قبل أن يقدم على ذلك ،

ووازن بين الرضاء بالشرط وعدم التعاقد أصلا مع مصرى ، ففضل الأمر الاول . على أن التسليم بصحة الشرط ، من جهة ثالثة ، يشجع كثيراً من المصريين على التعاقد مع الأجانب ، إذ تيسر لهم وسائل التقاضى عند الضرورة ، فالامر من هذه الوجهة فيه مصلحة للأجانب أنفسهم .

لا نترك موضوع اختصاص المحاكم المختلطة قبل أن ننبه إلى أمر سبق أن أشرنا إليه ، وهو وجوب جعل القضايا المدنية العقارية من اختصاص المحاكم الأهلية دائماً ، ولو كان المتقاضون كلهم أجانب ومن جنسية واحدة . نحن نعلم أن مشروعات سنة ١٩٢٠ ، قد سلمت كما سلم نظام المحاكم المختلطة القائم ، أن جميع القضايا العقارية بين المصريين والأجانب ، أو بين الأجانب ولو كانوا من جنسية واحدة ، تكون من اختصاص المحاكم المختلطة . بل قد حاولت محكمة مصر المختلطة ، فى وقت ما ، أن تجعل القضايا العقارية التى يكون المتقاضون فيها كلهم مصريون من اختصاص المحاكم المختلطة أيضاً بدعوى أن المتقاضين فى هذه الحالة من جنسية واحدة هى الجنسية المصرية ، (وكان ذلك راجعاً لابهام فى نص المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، فصدر ذكر يتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

معدلاً للنص المبهم ، وقاطعاً في أن القضايا العقارية بين المصريين من اختصاص المحاكم الأهلية) . ولكن كل هذا جاء غير متفق مع ما تسمح به الامتيازات نفسها للأجانب ، فان هؤلاء إنما خول لهم قانوناً حق تملك عقارات في مصر بشرط خضوعهم للمحاكم التي تخضع لها المصريون ، كما سبق أن ذكرنا ، وهذا ما أشار إليه نوبار باشا في مذكرته التي رفعها للخديوى اسماعيل سنة ١٨٦٧ ، اذ قرر في هذه المذكرة أن القضايا العقارية خاضعة لاختصاص محاكم البلاد وقوانينها ، وكان على حق فيما قاله من الوجهة القانونية . لذلك إذا قلنا باختصاص المحاكم الأهلية بنظر جميع الدعاوى العقارية ، ولو كانت بين أجانب ، لا نكون إلا مستردين حقاً مفقوباً لا تأباه علينا نفس الامتيازات الاجنبية .

ونحن نجتزئ هنا بذلك ، ونحيل القارىء على ما سبق لنا ذكره في هذا الموضوع عند الكلام على التشريع .
بقي في موضوع الاختصاص أن نشير إلى بعض أحكام تفصيلية وردت في المشروع الأول .

(١) تنص المادتان التاسعة والعاشرة على أن السلطة المصرية لها حق انشاء محاكم جنایات جديدة وكذلك محاكم كلية ومحاكم

جزئية جديدة . ولما كان يخشى أنه إذا أنشئت محاكم جديدة على هذا النحو اعتبر هذا حقاً مكتسباً للأجانب لا يجوز الرجوع فيه ، نرى أنه يحسن النص على أن السلطة المصرية التى تملك حق انشاء محاكم جديدة لها أيضاً حق الغائها . وبذلك يتسنى للحكومة المصرية أن ترجع إلى عدد المحاكم التى نص عليها فى المشروعات ، عند ما تزول الحاجة التى دعت إلى انشاء محاكم جديدة .

(٢) تنص المادة الثالثة عشرة على أنه يجوز للمحاكم الكلية والمحاكم الجزئية عقد جلسات فى أى مكان داخل فى دائرة اختصاصها غير مقرها . ونحن نرى عدم جواز استعمال هذا الحق إلا بقرار يصدر من وزير الحقانية ، ويجوز العدول عن هذا القرار فى أى وقت ، وذلك لأن هذه المسألة تعتبر من المسائل الإدارية فى القضاء ، يجب أن يشرف عليها وزير الحقانية ، هذا إلى أن استعمال المحاكم المختلطة لهذا الحق بدون اشراف من الحكومة المصرية يمكنها من أن تنتشر فى كل البلاد ، دون أن تكون هناك حاجة لذلك ، ونحن نرى أن الأولى حصر المحاكم المختلطة ، وهى محاكم استثنائية ، فى مقراتها المحددة لها ، الا اذا وجدت ضرورة تدعو الى غير ذلك ، ويترك للحكومة المصرية أمر تقدير هذه الضرورة .

(٣) تقضى المادتان السابعة عشرة والتاسعة عشرة بأن محكمة الجنح لا تملك الحكم بعقوبة الحبس لمدة أكثر من سنتين ، والجنح التي تزيد العقوبة المقررة لها على هذه المدة تكون من اختصاص محكمة الجنايات . وقد سبق أن قررنا أن الأفضل اعطاء كل محكمة اختصاصها الطبيعي ، فتختص محكمة الجنح بكل الجنح ولو زادت العقوبة المقررة لها على سنتين . لاسيما أنه يفهم من المشروعات أن محكمة الجنايات تختص بجنحة قد لا تحكم فيها بعقوبة تزيد على سنتين ، ما دام الحد الأقصى المقرر لهذه الجنحة يزيد على هذه المدة ، وما دام قاضي التحقيق يرى أن العقوبة التي للمحكمة الجزئية ايقاعها غير كافية (انظر المادة ١٢ من المشروع الأول) . وفي هذا ما يجعل محكمة الجنايات تنظر جنحاً قد لا تحكم فيها الا بعقوبات بسيطة ، مما لا يتناسب مع أهمية هذه المحكمة ويجعل الضمانات التي يراد اعطاؤها للأجانب في هذا الشأن تزيد على الحد المعقول .

(٤) تقضى المادة الثامنة عشرة بالألا تكون المحاكم الجزئية مختصة بنظر دعاوى التعويض أو الرد من قبل المدعى بالحق المدني ، اذا زادت قيمة الطلب على مائتي جنيه (واقترحت لجنة الأجانب رفع هذا الحد الى ثلاثمائة جنيه فقبل اقتراحها) . فهل هذا النص

يمنع من تحريك المدعى المدني لدعوى الجنحة المباشرة (مع ملاحظة ما أحيطت به هذه الدعوى من قيود سبق أن انتقدناها) إذا كان التعويض الذى يطالب به أكثر من ثلاثمائة جنيه . نرى أن يصاغ النص بحيث لا يكون مانعاً من ذلك ، حتى لا يقفل باب الدعوى المباشرة أمام المجنى عليهم ، وتكون جسامه الضرر الذى أصابهم من الجريمة سبباً فى حرمانهم من التمتع بحق كان ثابتاً لهم .

(٥) تعطى المادة السادسة والثلاثون للنائب العمومى الحق فى انتداب محامين لمباشرة اختصاصاته ، وهذا نظام انجليزى غير مألوف فى بلادنا ، ولذلك نتردد فى اقراره .

(٦) تنص المادة التاسعة والثلاثون على أن ليس للنائب العمومى أن يأمر بتفتيش مسكن خاص ، ولا أن يصدر أمراً بالضبط أو الاحضار ، ولا أن يحلف الشهود ، أو يعين خبيراً حلف اليمين . وهذا النص يقرر الفصل بين سلطتين ، سلطة التحقيق ، وسلطة مباشرة الدعوى العمومية ، وقد احتفظ بهذه السلطة الأخيرة للنائب العمومى . والنظام المعمول به فى المحاكم الأهلية يقضى بأن النيابة تقوم بالتحقيق وباقامة الدعوى العمومية وبمباشرتها . ووجد فرق بين هذين النظامين (الأهلى والمختلط) فى هذه المسألة المهمة غير محمود ، فالأولى ازالته

أما باتباع مبدأ الفصل بين السلطتين في كل من النظامين ، أو باتباع مبدأ عدم الفصل .

(٧) تنص المادة الواحدة والأربعون على أن للنائب العمومي صفة في أن يقيم على الأفراد أية دعوى مدنية لازمة لحماية حقوق متعلقة بعامة السكان ، أو بطائفة من الأفراد غير المعيّنين تجمعهم مصلحة مشتركة غير تعاقدية ، كما أن له حق التدخل في أية دعوى مدنية قائمة بين الأفراد على حقوق من النوع المذكور في الفقرة السابقة . وهذا النص يقرر حكماً جديداً لم يقره التشريع المصري حتى الآن ، ونحن نرى هذا الحكم مفيداً ونقره ، على أن يكون استعمال النائب العمومي لهذا الحق مقيداً بأذن من وزير الحقانية ، لأن طبيعة الدعاوى المذكورة في النص تقتضي أن يكون للسلطة التنفيذية رأى فيها . ومن فوائد هذا النص حماية الجمهور من تعسف شركات الاحتكار ، اذ تيسر للنياية العمومية المختلطة رفع الدعوى المدنية على هذه الشركات . وحبذا لو أعطى للنياية العمومية الأهلية سلطة شبيهة بهذه حتى يتيسر لها رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الأهلية إذا اقتضت الحال ذلك .

(٨) تنص المادة الواحدة والخمسون على أن المحاكم هي التي

تفصل في أمر اختصاصها . ويقول الأستاذ عبد العزيز فهمي بإشاعتعليقاً على هذه المادة (أنظر ملحق المحاماة المشار اليه ص ٢٢) : « هذا مبدأ في غاية الخطر ، إذ أعطى هذه المحاكم سلاحاً تسلب به ما تشاء من اختصاص المحاكم الوطنية ، ويكون عملها قانوناً واجب الاحترام بدون رقيب عليها فيه ولا عتيد . نحن نفهم أن كل محكمة حرة في الحكم في مسائل الاختصاص ، ولكن نعرف من جهة أخرى أنه متى وجد في بلد قضاءان من نوعين مختلفين يتنازعان الاختصاص فلا بد من وجود محكمة للفصل بينهما ، حتى لا تتعدى احدهما على الأخرى . أما اعطاء احدهما بالنص الصريح حق التحكيم في الأخرى فهذا ما لم يقل به أحد ، بل هو من الشذوذ التشريعي الذي لا يطاق » وقد جاء في المذكرة الايضاحية للمشروعات ما يأتي : « وقد اقترح مراراً انشاء محكمة عليا في مصر ، والمشروعات الحالية لا تنص على انشاء مثل هذه المحكمة وأهم حجة استند عليها في تأييد اقتراح انشاء محكمة عليا هو الشعور بضرورة انشاء محكمة تختص بالفصل في تنازع الاختصاص بين المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية . ويجوز أن تمنعقد بهيئة محكمة تقض للمحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية على السواء ، حتى تحقق بقدر الامكان الانسجام بين أحكام هاتين

الهيئتين القضائيتين ، غير أن مشروعات إعادة تنظيم المحاكم المختلطة لا يقصد بها أن تمس نظام المحاكم الأهلية ، فلذا كان من المتعذر أن تنص القوانين الحالية على إنشاء محكمة عليا .

وما جاء في المذكرة الإيضاحية صحيح إذا كان المراد من المحكمة العليا أن تكون محكمة تقض للمحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، أما إذا كان المراد منها أن تكون محكمة للفصل في تنازع الاختصاص بين الهيئتين القضائيتين فلا يمكن الاعتراض على إنشاء محكمة كهذه ، ولا يمكن أن يقال أن إنشاءها يمس نظام المحاكم الأهلية ، بل هو يحمي المحاكم الأهلية من أن تغير المحاكم المختلطة على اختصاصها . ولذلك نرى ضرورة النص على إنشاء هذه المحكمة .

(٩) تقضى المادة التاسعة والخمسون بأن الملك يحتفظ بحق العفو التام أو الجزئي وبحق تخفيف العقوبة ، ولا يمنع العفو ولا تخفيف العقوبة إلا بعد أخذ رأى وزير الحقانية ، ولكنهما يمنحان فى حالة الأجنبي بناء على توصية المندوب السامى ، وكل حكم بالاعدام يعرض على الملك قبل تنفيذه ، ولا ينفذ مثل هذا الحكم على أجنبي إلا بموافقة المندوب السامى . وجاء فى المذكرة البريطانية ما يأتى : « أما فى حالة العفو أو التخفيف من عقوبة صادرة على

الأجانب ، وفي حالة تنفيذ حكم الاعدام فيهم ، فان وزير الحقانية
يستشير المستشار القضائي ما دام هذا الموظف باقياً ، وذلك قبل
تقديم مشورته الى الملك » . فكل ما حدث من التعديل أن
المستشار القضائي حل محل المندوب السامي . ونحن لا نرى معنى
لهذه الضمانة الزائدة عن الحاجة بالنسبة للأجانب ، بعد أن تمتعوا
بكل الضمانات المعقولة : قضائهم أجانب في أغليبيتهم ، والعدول
كذلك ، واجراءات التحقيق لوحظ فيها رعاية حق المتهم واعطاؤه
كل فرصة للدفاع عن نفسه . أبعد كل هذه الضمانات اذا صدر
حكم بالاعدام على مجرم يجب الرجوع في تنفيذه الى المستشار القضائي؟
وكيف يتحدد تدخل هذا المستشار في أعمال القضاء ؟ كذلك لا
يجوز العفو عن أجنبي ، أو تخفيف عقوبة صادرة عليه ، الا بعد
الرجوع الى ذلك الموظف الكبير ، أليس معنى ذلك تعويد الأجانب
على أن يروا في المستشار القضائي ملاذهم الأعلى وحاميهم من سطوة
القضاء العادل ؟ بل قد يرون فيه هيئة استثنائية عليا مشرفة على
كل درجات القضاء الذي يخضعون لاختصاصه . وليس للمستشار
القضائي الآن شيء من هذه السلطة ، فكيف نعطيها له في الوقت الذي
ننادي فيه بوجوب استرجاع الدولة المصرية لسيادتها في القضاء .

الأولى إذا حذف هذا النص الذى لا يمكن تعليقه الا بأنه أثر من آثار دعوى بريطانيا العظمى حمايتها للأجانب فى مصر ، وهذه دعوى لا يجوز أن تقرها مصر فى المعاهدة المزمع عقدها بينها وبين بريطانيا كما سبق أن أشرنا الى ذلك .

(١٠) تنص المادة الستون على أن تنشأ لجنة لوائح مشكلة على الوجه الآتى : رئيس محكمة الاستئناف وثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف وقاضى محكمة كلية ، تعيينهم الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف لمدة سنة واحدة ، وأحد المحامين ينتخبه مجلس النقابة لمدة سنة ، وعضو يعينه وزير الحقانية ، ويشترط لصحة انعقاد هذه اللجنة حضور خمسة من أعضائها على الأقل . وتنص المادة الواحدة والستون على أنه يجوز لوزير الحقانية ، بناء على اقتراح لجنة اللوائح ، أن يصدر بقرار وزارى لوائح قضائية عامة فى المواد الآتية : (١) مسائل الاجراءات المدنية والجنائية (ب) تنظيم أعمال المحاكم وترتيب ادارتها الداخلية . ولا يجوز أن تتعارض هذه اللوائح مع نص فى القانون ، ومع ذلك فالى أن تصدر قوانين المرافعات المدنية والجنائية الجديدة ، يجوز لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح اللجنة ، أن يصدر لوائح قضائية خاصة بهذه المواد يكون فيها خروج على

التشريع الحالى . .

ونحن نكتفى هنا بتعليق الأستاذ عبد العزيز فهمى باشا على هاتين المادتين (أنظر ملحق المحاماة ص ٦١ — ص ٦٢) :

« ونلاحظ على هاتين المادتين . أولاً أنه مع سعة اختصاص هذه اللجنة فانها مكونة من تسعة أعضاء ، قد لا يكون بينهم وطنى الا مندوب وزير الحقانية ، وهذا غير مقبول أصلاً — فعلى فرض بقاء مثل هذه اللجنة يجب أن يتقرر أن تكون غالبيتها من الأعضاء الوطنيين . ثانياً اذا جاز لهذه اللجنة أن تضع لوائح للنظام الداخلى وسواه غير مخلة بالقوانين ، وجاز لوزير الحقانية أن يصدر هذه اللوائح ، فكيف يجوز لها أن تتدخل فى مسألة التشريع فى المرافعات المدنية والمرافعات الجنائية ، وأن يكون تشريعها قانوناً متى أقره مجلس الوزراء ؟ ان مسائل التقنين فى البلاد لا يصح بحال من الأحوال أن ترجع لغير سلطة البرلمان المصرى ، وألا يصدر أى قانون إلا بعد تمحيصه بمعرفة نواب الأمة ، وعلى ملائمتهم ، وكفانا ما جرت عليه سلطة الفرد وتشريعه فى الخفاء . ان نفس مشروع الاتفاق الذى وضعته لجنة ملزى يلاحظ فيه أن كل تشريع فى مصر راجع للبرلمان المصرى ، وسار على الأجانب ما لم تحصل معارضة من ممثل دولة

انجلترا . فان فرض بقاء لجنة الاوائح المذكورة ، فمع القيد الذي
أشرنا اليه أولا ، ينبغي ألا يكون من عملها سوى أمانى تضعها ثم
تعرضها على وزير الحقانية ، والحكومة تعمل بها مشروع قانون ،
يعرض على البرلمان ليقره أو يعدله أو يرفضه .

(ب) القائمون بالقضاء في المحاكم المختلطة الجديدة وعمال

هذه المحاكم

وسعت مشروعات سنة ١٩٢٠ من اختصاص المحاكم المختلطة
توسيعا كبيرا ، وجعلتها تلهم اختصاص المحاكم القنصلية وشيئا
من اختصاص المحاكم الأهلية ، فنبهنا الى وجوب الاحتفاظ
باختصاص المحاكم الأهلية كاملا ، لأن هذه المحاكم هي المحاكم
العامة للبلاد ، فيجب التوسيع في اختصاصها لا الانتقاص منه . والآن
نتعرض لموضوع آخر ، فان مشروعات سنة ١٩٢٠ ، بعد أن وسعت
في اختصاص المحاكم المختلطة على النحو المتقدم ، قيدت سلطة
الحكومة المصرية فيما يتعلق بالقائمين بالقضاء في هذه المحاكم
وبعمالها من وجهين . أولهما من حيث الجنسية ، والثاني من حيث
التعيين .

(أولا) من حيث الجنسية : نصت المادة الثالثة والأربعون

من المشروع الأول على أنه يحتفظ للأجانب بالمراكز والوظائف الآتية : (١) مركز رئيس محكمة الاستئناف وكل من المحاكم الكلية (٢) مركز النائب العمومي (٣) وظائف قضاة المحاكم الجزئية وقضاة المواد المستعجلة . ونصت المادة الرابعة والأربعون من المشروع نفسه على أنه عند تأليف دائرة من ثلاثة قضاة أو أكثر تكون الأغلبية من القضاة الأجانب (وقد قبل اقتراح لجنة الأجانب من أن الأغلبية على الأقل تكون من الأجانب) ، ويقوم بوظيفة قاضى التحقيق قاض أجنبى ألا فى حالة عدم وجود أى منهم أجنبى . ونصت المادة الخامسة والأربعون على أن يكون كل العدول فى محكمة الجنايات أجانب إذا كان كل المتهمين أجانب ، وفى جميع الأحوال يكون أحد العدول من جنسية المتهم ، ولا يجوز أن يكون أكثر من واحد من جنسيته (وقد قبل اقتراح لجنة الأجانب القاضى بأن يكون نصف عدد العدول من جنسية المتهم إذا أمكن) ، وإذا لم يوجد عدول من جنسية المتهم فيحقق له أن يعين جنسية أحد العدول ، ولا يجوز أن يكون أكثر من اثنين من جنسية واحدة (وقد قبل اقتراح لجنة الأجانب الذى يقرر حكما خاصا فى الحالة التى يكون فيها المتهمون من جنسيات مختلفة) . ونصت المادة ٤٦ على أنه

لا تصدر أوامر الاحضار والضبط ضد الأجانب الامن قضاة أجانب ، وكذلك فيما يتعلق بأوامر تفتيش مسكن خاص لأحد الأجانب ، ألا أنه في حالة التلبس بالجريمة ، أو في الأحوال الأخرى التي يقرها القانون ، يكون للأجنبي المقبوض عليه بغير أمر من القاضى الحق في أن يحال بدون ابطاء ، وعلى الأكثر في ظرف ٤٨ ساعة من وقت ضبطه ، إلى قاض أجنبي ، بحيث اذا مضت هذه المدة وجب اطلاق سراحه . ونصت المادة السابعة والأربعون على أنه في محافظات القاهرة والاسكندرية وقناة السويس والسويس ، وكذلك في مركز الرمل وفي المدن التي توجد بها محكمة جزئية ، يوكل تنفيذ الأوامر المنصوص عليها في المادة السابقة ، وكذلك كل اجراءات التنفيذ الأخرى التي تستدعى دخول مسكن أحد الأجانب الخاص ، إلى ضباط بوليس أجانب ، أو موظفين قضائيين أجانب ، أو إلى أى موظف آخر يعينه بالاسم قاض أجنبي .

هذه مجموعة من النصوص تجعل المحاكم المختلطة محاكم أجنبية مفرقة في أجنبيتها ، مهما قيل في وصف أنها مصرية من الوجهة النظرية المحضة . الأغلبية على الأقل في الدوائر تكون من القضاة الأجانب أى لا يوجد ما يمنع من أن يكونوا كلهم أجانب . رئيس

محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الكلية أجنبى . النائب العمومى
أجنبى . القضاة الجزئيون وقضاة الأمور المستعجلة وقضاة التحقيق
أجنبى . أغلبية العدول فى محاكم الجنايات أو كلهم أجنبى . لا
يجوز أن يصدر أمر بالاحضار أو الضبط أو التفتيش على أجنبى الا
من قاض اجنبى ، ولا يجوز أن ينفذ هذا الأمر الا موظفون
قضاة أجنبى . ماذا بقى اذا للمصريين فى هذه المحاكم ؟ أن
تصدر الأحكام باسم الملك ، وأن تجلس أقلية ضئيلة من القضاة
المصريين ، اذا سمح بذلك ، بجانب هذه الأغلبية المطلقة من القضاة
الأجنبى .

هذا ما لا يمكن التسليم به ، بل هذا هو أسوأ حالا مما نحن عليه
الآن ، فليس فى الامتيازات الأجنبية ما يحتم على حكومة مصر
تعيين أجنبى بين رجال البوليس ، وليس فى اتفاقية المحاكم المختلطة
ما يوجب على الحكومة أن تعين أجنبياً فى وظيفة النائب العمومى ،
وان كانت قد فعلت ذلك فلم يكن هذا خضوعاً لالتزام قانونى ،
وليس فى نظام المحاكم المختلطة ما يستلزم أن يكون القضاة الجزئيون
وقضاة الأمور المستعجلة أجنبى . ومع ذلك نرى مشروعات سنة
١٩٢٠ تحتفظ للأجنبى بهذه الوظائف . كنا نحسب أننا نسير الى

الامام في تخفيف وطأة الامتيازات الاجنبية ، فاذا بنا نخطو الى
الوراء ، ونعطى للاجانب امتيازات جديدة لم تكن لهم من قبل ،
ولا يمكن أن يحمل رضاؤنا بذلك الاعلى أننا عابثون .
لا شك في أنه من الواجب على المفاوض المصري ألا يقبل شيئاً
من سلسلة القيود التي ذكرتها النصوص المتقدمة . ويجب على
العكس أن ينص صراحة على جواز أن يكون رئيس محكمة الاستئناف
ورؤساء المحاكم الكلية مصريين ، وكذلك النائب العمومي ،
والقضاة الجزئيون وقضاة الامور المستعجلة وقضاة التحقيق . واذا لم
يشعر القاضي المصري ، الذي يجلس الى جنب القاضي الاجنبي ،
بالتساوي المطلق بينه وبين زميله ، فكيف يمكن أن ينتظر منه
تأدية وظيفته بما يجب لها من كرامة وأباء ؟ وهل تكون وظيفة
القضاء في المحاكم المختلطة ، بالنسبة للمصريين المحرومين من أن
يكونوا رؤساء محاكم ، والذين لا يوثق بدمتهم أو بكفائتهم الى
الحد الذي يسمح لهم بالجلوس للحكم منفردين كقضاة جزئيين أو
قضاة أمور مستعجلة ، هل تكون وظيفة القضاء بالنسبة لهم الانواعاً
من أنواع التقاعد ، يتلمسه من يؤثر الراحة والسكون والدعة ؟ والا
فماذا يفعل القاضي المصري ، وأي أثر جدي يمكن أن يكون له في

هذه المحاكم ، اذا كان مقدراً عليه ألا يكون الا عضواً في دائرة يكون فيها الاقلية دائماً ، كأنه لا يجلس للقضاء في بلاد مصرية وفي محاكم مصرية ؟ هل من العدل أن تكون أغلبية القضاة أجانب في هذه المحاكم التي توصف بأنها مصرية ، والتي اذا عد المتقاضون الذين يتحاكمون اليها كان نصفهم على الأقل من المصريين ؟ وما معنى أن تكون العدول جميعهم أجانب اذا لم يكن بين المتهمين مصري ؟ أليست الجريمة قد وقعت في أرض مصرية ، وقد يكون المجنى عليه فيها مصرياً ؟ ألا يهم الدولة المصرية أن يعاقب المجرم ولو كان أجنبياً ؟ وما الفرق اذاً بين المحاكم القنصلية التي يراد إلغاؤها وبين هذه النظام المقترح ؟

نحن نرى أنه اذا لم تحذف هذه النصوص من المشروعات ، وينص على عكسها ، كان هذا تفریطاً من المفاوض المصري لا يغتفر ، إذ أن الواجب علينا هو أن نسمى في تمصير المحاكم المختلطة بقدر المستطاع ، فلا تقتصر مصريتها على قشرة من الرسميات والأشكال ، بل يجب أن تتجاوز ذلك الى الباب والصميم . أما الذي تنص عليه المشروعات فهذه محاكم أجنبية فعلاً ، لا فرق بينها وبين المحاكم القنصلية ، ألا في أنها مصرية من حيث الشكل لا من حيث الجوهر .

(ثانيا) من حيث التعيين . ولا يقتصر الأمر في هذه المشروعات على أن تكون الأغلبية المطلقة من القضاة اجانب ، بل أن تعيين جميع القضاة ورجال النيابة الأجانب وترقياتهم يجب أن يؤخذ فيه رأى المستشار القضائى . وقد نصت المادة الأولى من المشروع ٣ مرة على أنه يعين مستشارو محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم الكلية بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة المندوب السامى . ونصت المادة الثالثة من المشروع نفسه على أن ترقية قاض من المحكمة الكلية الى محكمة الاستئناف ، وكذلك تعيين قاض فى وظيفة رئيس أو وكيل محكمة كلية أو محكمة الاستئناف ، وهو من قبيل الترقية ، تحصل بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير الحقانية وبموافقة المندوب السامى . وفى المقترحات البريطانية الحالية استبدل بالمندوب السامى المستشار القضائى أذ جاء فى المذكرة البريطانية ما يأتى : « ويؤخذ رأى المستشار القضائى مادام باقياً بشأن تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة وتعيين رجال النيابة الاجانب اذا لزم » .

فما شأن المستشار القضائى فى تعيين القضاة الاجانب ، ولماذا تثبت له هذا النوع من الأشراف على المحاكم المختلطة . ونجعل

أمر تعيين قضاتها في يده . وقد عرفنا من تجربة الماضي معنى « أخذ رأي المستشار » . معنى ذلك إلزام الحكومة المصرية باتباع هذا الرأي ، ومعنى هذا إلزام أن الغالبية من القضاة الأجانب يكونون بطبيعة الحال إنجليزا ، والاقلية من الأجانب التي لا تكون من الإنجليز يكون أمر تعيينها في يد المستشار فهي خاضعة لنفوذه ، ومعنى ذلك أخيرا تركيز الامتيازات الأجنبية التي كانت موزعة بين عدد كبير من الدول في يد دولة واحدة هي إنجلترا ، وها هو المستشار القضائي يشرف على القضاء ، من حيث تعيين القضاة ، ومن حيث تخفيف العقوبة أو العفو عن المجرمين ، ومن حيث تنفيذ أحكام الأعدام . أليس معنى ذلك أن إنجلترا هي حامية الأجانب في مصر ، فهي تسجل لنفسها ذلك ، ونحن نعترف به طائعين مختارين ؟

إذا عجزت الحكومة المصرية في مفاوضاتها مع الدول ذوات الامتيازات عن أن تطلق لنفسها الحرية التامة في انتقاء القضاة الأجانب ، فلا أقل من بقاء الحال على ما هي عليه الآن . وإذا كان توسيع اختصاص المحاكم المختلطة يقضى بزيادة عدد القضاة ، فلتزد بالنسبة الموجودة الآن بين كل جنسية وأخرى ، وبالنسبة الموجودة بين الأجانب والمصريين ، وليكن تعيين القضاة الجدد من الأجانب

في يد الحكومة المصرية ، بعد الاستئناس بطريقة غير رسمية برأى الحكومة التابع لها القاضى الأجنبى المراد تعيينه . ولتكن الترقية الى وكيل أورئيس بيد الجمعية العمومية للمحكمة ، كما هو الامر الآن ، أما النائب العمومى فيجب أن تكون الحكومة المصرية حرة في تعيينه هو وجميع رجال النيابة كما ترى ، فهو أقرب للسلطة التنفيذية منه الى السلطة القضائية ، لا سيما وقد نزعتم منه سلطة التحقيق كما تقضى بذلك المشروعات . واذا كان من المرغوب فيه في أول عهد الاصلاح أن يكون هذا النائب أجنبياً ، حتى تطمئن الاجانب لهذا التغيير الجديد الذى يلقى محاكمها القنصلية ، فلا معنى للنص على ذلك في المعاهدة ، حتى لا تتقيد مصر بذلك دائماً ، بل يترك الأمر للظروف ، فمتى حان الوقت الملائم أمكن الحكومة المصرية أن تعين مصرياً في وظيفة النائب العمومى ، دون أن تكون مقيدة بنص يتعارض مع ذلك . أما رجال النيابة عدا النائب العمومى — وسيزيد عددهم كثيراً بعد أن يتقرر للمحاكم المختلطة هذا الاختصاص الجنائى الواسع — فيجب أن يكونوا جميعاً منذ الآن من المصريين .

ليس لنا بعد ذلك على المشروع نمرة ٣ الا ملاحظات تفصيلية لا محل هنا للاسهاب فيها . ويكفى أن نذكر أن رؤساء المحاكم

الكلية ورئيس محكمة الاستئناف أعطوا في هذا المشروع سلطة واسعة في نقل القضاة وندبهم وتأديبهم وتسيير دفة الامور (أنظر المواد ٤ و ٥ و ١٢ و ٢٩ و ٣١ و ٣٤) . وفي هذا أضعاف لسلطة الجمعيات العمومية للمحاكم ، وانتقاص من مبدأ محترم في دوائر القضاء من أن جمعيات القضاة هي التي تدير شئونها ، وأبعاد لاشراف وزير الحقانية على ادارة المحاكم المختلطة (أنظر أثر ابعاد اشراف وزير الحقانية في المادتين ٤٦ و ٥٣) . ونشير أيضاً الى وجوب تقوية العنصر المصرى في بعض المجالس ، كمجلس تأديب أعضاء النيابة (أنظر المادة ٦١) ، ومجلس تأديب المحامين (أنظر المادة ٧٩) .

كذلك نلاحظ وجوب تقوية العنصر المصرى بين الكتبة والمترجمين والمحضرين وغيرهم من عمال المحاكم المختلطة ، فان هذا العنصر يكاد يكون معدوماً الآن ، ولتقويته أهمية كبرى من الوجهة العملية بالنسبة للمتقاضين المصريين ، يعرفها كل من يتردد على المحاكم المختلطة (أنظر ملاحظات الأستاذ عبد العزيز فهمى باشا في هذا الأمر على المشروع نمرة ٣ في ملحق المحاماة ص ٣٦ - ص ٤٠) .

ثالثاً — الادارة

من شأن المقترحات البريطانية ومشروعات سنة ١٩٢٠ أن تقيد الادارة المصرية — تبعاً لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية — فيما يأتى :

(١) البوليس المصرى وادارة الأمن العام (٢) ابعاد الأجانب (٣) تسليم المجرمين الفارين الى حكوماتهم (٤) وجود المستشارين المالى والقضائى .

١ — البوليس المصرى وادارة الأمن العام

سبق أن أشرنا الى أن المادة السابعة والأربعين من المشروع الأول من مشروعات سنة ١٩٢٠ تقضى بأن يوجد ضباط أجانب فى البوليس المصرى أو موظفون قضائيون أجانب ، وذلك فى جهات معينة منها القاهرة والاسكندرية ، لتنفيذ أوامر الضبط والاحضار والتفتيش الصادرة ضد أجنبى .

وتأييداً لذلك ورد فى المذكرات الملحقة بالمقترحات البريطانية ، ضمن مذكرة مصرية ، ما يأتى : « انتهز هذه الفرصة لأبلغ سعادتك أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الادارة الأوربية بادارة الأمن العام ولكن عملاً بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة (٦) من الاقتراحات

ستحتفظ الحكومة المصرية ، لمدة خمس سنوات على الأقل من
بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات ، بعنصر أوربي ببوليس
المدن ، يبقى طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين ، فاذا
رغبت الحكومة المصرية في المستقبل في اعادة تنظيم قوة البوليس
فيسرني أن اعلم هل نستطيع ان نعتمد على مساعدة حكومة جلالته
البريطانية في هذه المهمة ، وتجب مذكرة بريطانية بما يأتي : « أن
حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة قد علمت مع الارتياح
أنه عملا بالتعهد الذي تنطوي عليه الفقرة ٦ من الاقتراحات ستحتفظ
الحكومة المصرية بعد الغاء الادارة الاوربية بادارة الامن العام ،
لمدة خمس سنوات على الأقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على
الاقتراحات ، بعنصر اوروبي ببوليس المدن ، يبقى طوال تلك المدة
تحت قيادة ضباط بريطانيين ، فاذا رغبت الحكومة المصرية في
المستقبل في اعادة تنظيم قوة البوليس فيها فان حكومة جلالته
البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها أفراداً خبيرين أو بعثة من
البوليس ، كما فعلت مع بلاد أخرى رغبت في اعادة تنظيم قوات
بوليسها . »

يتبين مما تقدم أن المعروض على مصر هو أن تلغى الادارة

الأوربية للأمن العام ، على أن يستبدل بها قوة من البوليس أوربية تحت قيادة ضباط بريطانيين ، لمدة خمس سنوات على الأقل من بدء تنفيذ المعاهدة ، وإذا أرادت مصر اصلاح البوليس فلها أن تعتمد على إنجلترا في ذلك . ومن هذا نرى أن مصر تكون مقيدة في بوليسها بوجود قوة أجنبية بقيادة ضباط بريطانيين مدة معينة .

وقد سبق أن أشرنا الى أن الامتيازات الأجنبية نفسها لا تسوغ وجود قوة أجنبية في البوليس المصرى . ونضيف هنا أن الموظفين الأوروبيين الحاليين في البوليس وادارة الأمن العام هم ، كما لاحظ بحق المرحوم ثروت باشا ، كغيرهم من الموظفين الأجانب ، ينطبق عليهم القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٣ ، يعطون تعويضات ويخرجون من خدمة الحكومة (أنظر الوثيقة رقم ٢٠ من الكتاب الأخضر للمرحوم ثروت باشا) . وعلى ذلك يكون للحكومة المصرية أن تتخلص من الموظفين الأجانب في البوليس ، ومن الادارة الأوربية بادارة الأمن العام ، دون أن تدفع ثمنًا لذلك أكثر من التعويضات المستحقة لهؤلاء الموظفين ، ولا حاجة لأن تقييد الحكومة في نظير ذلك باستبقاء قوة من البوليس أجنبية لمدة خمس سنين .

وإذا كان لا بد من قبول هذا النص ، فلا أقل من أن يكون

هذا مقترناً بالتحفظات الآتية : (١) تحدد المدن التي يكون فيها بوليس أوربي ، ويحسن الاقتصار على القاهرة والاسكندرية والمنصورة وبور سعيد (٢) لا ترتبط هذه المسألة بالفقرة السادسة من المقترحات حتى لا تكون هناك علاقة بين مسئولية مصر عن مصالح الأجانب ومسألة استبقاء بوليس أوربي (٣) لا معنى للنص على أن إنجلترا مستعدة لتنظيم البوليس المصرى ، كما فعلت مع بلاد أخرى ، ذلك لأن مصر اذا أرادت شيئاً من ذلك فى المستقبل فلا يوجد ما يمنعها من هذا ، ولا حاجة للنص عليه مقدماً ، والا اشم منه راحة الالتزام لا الاختيار ، ولا نظن أن البلاد الأخرى التى تشير اليها المذكورة البريطانية قد تعاقبت مع إنجلترا على أن تستقدم بعثة انجليزية لاصلاح بوليسها قبل قدوم هذه البعثة بسنين .

ب — ابعاد الأجانب

هل لجهة الادارة فى مصر الآن الحق فى ابعاد الأجانب غير المرغوب فيهم عن البلاد المصرية ، دون الرجوع فى ذلك الى أية جهة قضائية ؟ تحكم محكمة الاستئناف المختلطة بأن لها هذا الحق ، دون أن يكون فى ذلك اخلال بالامتيازات الأجنبية ، لأن الابعاد ليس عقوبة جنائية ، وما دام لا يتضمن خرقاً لحرمة المسكن ،

فالحكومة تملكه باعتباره من قوانين البوليس والأمن العام ، التي يخضع لها كل المقيمين بأرض مصر من مصريين وأجانب (أنظر على سبيل المثال الحكم الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٨٢ مجموعة رسمية ٧ ص ٦١ — والحكم الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ مجموعة التشريع والقضاء المختلط ٤ ص ٢٧٦) .

ومع أن حق ابعاد الأجانب حق ثابت لجهة الادارة ، لا تؤثر فيه الامتيازات الأجنبية كما تقول محكمة الاستئناف المختلطة ، نرى أن المواد ٢٨ — ٣٥ من المشروع نمرة ٢ تقضى بجعله من اختصاص المحاكم المختلطة الجديدة . فتتضمن المادة ٢٨ على أنه اذا ثبت وجود أسباب معقولة لأن يخشى من أجنبي أن يكون على وشك الاخلال بالأمن العام ، أو أن تكون أعماله أو سلوكه من شأنها التحريض على الاخلال بالأمن العام ، يجوز للمحكمة ، بناء على طلب النائب العمومي ، اذا رأت ذلك ، أن تحضر الأجنبي أمامها ، وتأمره بتقديم كفالة كافية تضمن عدم اخلاله بالأمن العام أو حسن سلوكه مستقبلا حسب الأحوال . وتنص المادة ٢٩ على أنه متى حكم على أجنبي لجريمة ، يجوز للمحكمة التي حكمت عليه أن تلزمه ، بناء على طلب النائب العمومي ، اذا رأت ذلك ، فضلا عن كل عقوبة أخرى ،

بتقديم كفالة تراها المحكمة كافية لضمان حسن سلوكه مستقبلاً وتنص
المادة ٣٠ على أنه في كل من هاتين الحالتين ، إذا لم يقيم الشخص
المطلوب منه الكفالة بتقديمها ، أو إذا استمر بعد تقديمها ، وأثناء
المدة المقدمة عنها الكفالة ، على الإخلال بالأمن العام ، أو على سوء
السلوك ، فيجوز للمحكمة أن تأمر بإبعاده من القطر المصري . وتنص
المادة ٣١ على أن هذه الإجراءات تعتبر إجراءات جنائية ، والأمر
بتقديم كفالة يعتبر حكماً بتوقيع عقوبة .

فهل يراد من هذه النصوص أن يسلب من جهة الإدارة حقها في
إبعاد الأجانب ، ذلك الحق الذي لم تمسه الامتيازات الأجنبية ؟ إن
في هذا توسيعاً للامتيازات لا تضيقاً لها . ونحن نرى وجوب النص
على أن حق المحاكم المختلطة في الحكم بإبعاد الأجانب لا يمس ما لجهة
الإدارة من الحق في هذا دون الرجوع إلى القضاء . ويقول الأستاذ
عبد العزيز فهمي باشا في هذا الموضوع (أنظر ملحق المحاماة ص
٦٨) : « وإن كان لا بد للأجانب من ضمان في هذا الصدد ، فلا
بأس من إعطائهم الشيء المعقول ، كأن يكون الطرد بقرار من لجنة
مكونة من رئيس محكمة الاستئناف الأهلية وأحد القضاة الأجانب
تعيينه الجمعية العمومية بالاستئناف سنوياً ثم من وزير الداخلية رئيساً ،

بهذه الكيفية يضمن العدل والدقة التامة في القرار الذى يصدر .

ح . تسليم المجرمين الفارين (extradition)

تقف سيادة الدولة عند حدود أراضيها ، فاذا ارتكبت جريمة في أرض دولة وفر المجرم الى دولة أخرى ، فليس للدولة الأولى أن تتعقب المجرم خارج حدودها ، ولا بد لها من استئذان الدولة التى فر إليها المجرم فى تسليمه اليها ، فاذا فعلت بسمى هذا بتسليم المجرم الفار (extradition) ، وهى تفعل فى الغالب ذلك بمقتضى معاهدة بينها وبين الدولة الاخرى أو بمقتضى قانون داخلى ، والذى يلاحظ عادة فى هذه المعاهدة أو فى هذا القانون أن المجرم الفار لا يسلم فى جريمة سياسية أو فى جريمة تافهة أو لدولة لا تعترف من جانبها بتسليم المجرمين الذين يفرون الى بلادها . وفى كل هذا يكون للدولة التى تسلم المجرم السلطة التامة فى تحديد شروط هذا التسليم وفى اجراءاته ، اما بمقتضى معاهدة كما قدمنا او بمقتضى قانون .

فاذا طبقنا هذا المبدأ على مصر ، باعتبار أنها دولة كاملة السيادة ، نتج أن لها الحرية التامة فى عقد معاهدات مع الدول خاصة بتسليم المجرمين الفارين الى بلادها ، وأن لها أيضاً أن تنظم هذا الأمر بتشريع داخلى يجوز لها تعديله أو تغييره فى أى وقت تشاء . ولم تمس

الامتيازات الأجنبية حق مصر في ذلك .

ولكن المشروع نمره ٢ من مشروعات سنة ١٩٢٠ يضع قيوداً على سيادة مصر في هذا الأمر ، اذ ينظم طريقة مفصلة لتسليم المجرمين الفارين الى مصر ، ويجعل للمحاكم المختلطة وللنائب العمومي أمام هذه المحاكم والمندوب السامي الشأن الأول في ذلك (أنظر المواد ٣٦ — ٥٤) . فاذا قبلت مصر هذا المشروع تقيدت به ولا تستطيع التغيير فيه ، وأصبح جزءاً من الامتيازات الأجنبية ، مع أن هذه الامتيازات ليس فيها هذا التقييد من سيادة مصر كما قدمنا ، فكأننا نوسع في الامتيازات الأجنبية بدلا من التضييق منها . على أن خطورة الأمر تظهر بوضوح أكبر اذا لوحظ أن الادارة المصرية تصبح لا سلطة لها ، بموجب هذا المشروع ، في تسليم المجرمين الفارين الى حكومتهم ، ولا بد من تدخل المحاكم المختلطة في ذلك ، مع أن الحائل دون تسليم المجرم لدولته هو وجوب احترام سيادة الدولة التي لجأ اليها ، فلا يصح أن تكون المحاكم المختلطة هي القيمة علينا في ذلك ، ويجب أن تترك لحكومة هذه البلاد الحرية التامة في تقدير الوسائل التي تتخذها من أجل احترام سيادة الدولة ، اما بعقد معاهدات حرة مع الدول التي تختارها ولا

تكون هذه المعاهدات جزءاً من الامتيازات الأجنبية ، واما بعمل
تشريع تملك تعديله وتغييره دون أن ترجع في ذلك لغير الهيئة
التشريعية المصرية .

من أجل هذا نرى حذف النصوص الخاصة بتسليم المجرمين
من مشروعات سنة ١٩٢٠ ، حتى يكون للحكومة المصرية حقها
الطبيعى فى تنظيم هذه المسألة بمعاهدات أو بتشريع كما ترى .

د . المستشاران المالى والقضائى

ترتبط مسألة المستشارين المالى والقضائى بمسألة تعديل الامتيازات
الأجنبية من حيث أن وجود هذين الموظفين البريطانيين قصد به
أن يكون ضماناً لحسن سير الاصلاحات المزمع ادخالها بمناسبة تعديل
هذه الامتيازات . وقد جاء فى المذكرة الخاصة بهذه المسألة ، وهى
مذكرة صادرة من الجانب المصرى ، ما يأتى « تعلمون سعادتكم أن
الحكومة المصرية قد أخذت على عاتقها القيام ببرنامج واسع النطاق
للاصلاحات الداخلية ، وأنى أدرك أن هذا العمل سيكون أبعد غوراً
وأكثر صعوبة بسبب التعديلات المهمة التى ستدخل على نظام
الامتيازات ، كما ترمى اليه الاقتراحات ، وأرى ضماناً لإنجاز هذا
البرنامج الاصلاحى على وجه يدعو الى الارتياح أن الحاجة ستدعو

الى الحصول على أفضل مشورة ممكنة ، فأنتهز هذه الفرصة لأبدا
بإعادتكم أن في نية الحكومة المصرية أن تحتفظ بخدمة بريطانيين
في منصبى مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة
الحقانية ، وذلك مدى المدة اللازمة لأكمال الإصلاحات المشار اليها ،
أما اللذان سيشغلان هذين المنصبين فى المستقبل فستختارهما
الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالتها الامبراطورية بالملكة
المتحدة ، ويعينان كوظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .
وقد جرى مشروع شامبرلان — ثروت على هذه الخطة أيضاً
من جعل مسألة المستشارين بعيدة عن صلب المعاهدة ، اكتفاء
بأن تتضمنها ملحقات تالية (أنظر ملحق ٢ (اوب) من الكتاب
الأخضر المرحوم ثروت باشا) .

وأهم ما يتوجه اليه النظر بشأن هذين المستشارين أن مهمتهما
غير محددة ، والمفهوم من المذكرة التى نحن بصددتها أنهما سيوظفان
فى الحكومة المصرية للحصول منهما على أفضل مشورة ممكنة
بشأن الإصلاحات الداخلية والقضائية التى تزمع الحكومة اجراءها ،
وأنهما سيمكثان فى خدمة الحكومة مدى المدة اللازمة لأكمال
الإصلاحات المشار اليها .

وإذا كان لا بد من استبقاء موظفين بريطانيين بهذا الاسم ،
فيجب أن يكون ذلك بتحفظات أربعة ، حتى لا يكون هناك مجال
لتدخل الإنجليز في شؤون مصر الداخلية : (١) لا معنى لضرورة
الاتفاق مع الحكومة الإنجليزية عند اختيار من سيشغل هذين
المنصبين في المستقبل ، ما دام الغرض الحصول على مجرد استشارة
فنية ، وشأن المستشارين شأن كل موظف فني أجنبي تعينه الحكومة
المصرية للاستفادة من فنه . وكل ما يمكن أن تسلم به مصر في هذا
الأمر هو أن تستأنس الحكومة المصرية برأى الحكومة الإنجليزية
في اختيار هذين الموظفين ، دون أن يكون هذا الرأى ملزماً للحكومة
المصرية (٢) يجب تحديد مهمة المستشارين تحديداً دقيقاً ، والنص
على أنها فنية محضة ، وأن رأيهما استشارى ، للحكومة المصرية أن
تأخذ به أو لا تأخذ ، وأن وجودهما لا يخل بالمسؤولية الوزارية أمام
البرلمان ، وأن ليس لهما أن يتدخل بطريق مباشر أو غير مباشر في
شؤون مصر الداخلية ، وأنهما يعتبران مرؤوسين لوزيريهما ، ولا
علاقة لهما بالحكومة البريطانية (٣) يجب أن يحدد الميعاد الذى فيه
تستغنى الحكومة المصرية عن خدمة المستشارين ، أسوة بتحديد
ميعاد قوة البوليس الأجنبية التى سبقت الإشارة إليها ، أما الاقتصار

على ذكر «مدى المدة اللازمة لا كمال الاصلاحات» ففيه غموض، ولا يعلم متى يمكن القول بأن هذه الاصلاحات قد تمت، والأولى أن تحدد المدة بنحو خمس سنين مثلاً من وقت نفاذ تعديل الامتيازات الأجنبية، وإذا لم توفق الحكومة المصرية الى الحصول على هذا التعديل في الوقت المناسب، فتحدد المدة بعشر سنين مثلاً من وقت نفاذ المعاهدة (٤) اذا حصل خلاف بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية بشأن هذين المستشارين، من حيث تعيينهما، أو من حيث اختصاصاتهما، أو من حيث امكان الاستغناء عنهما، أو غير ذلك من الأمور المتعلقة بهما، حل هذا الخلاف بطريق التحكيم أمام محكمة العدل الدولية. نقول ذلك لأن الظاهر أن المقترحات البريطانية لا تجعل مجالاً للتحكيم الا في المسائل المدرجة في صلب المعاهدة، أما المسائل التي اكتفى فيها بمذكرات فليست خاضعة للتحكيم (أنظر الكتاب الأخضر لرئيس الوزارة الأسبق محمد محمود باشا في التعليق على المادة العاشرة وعلى المادة الثانية عشرة)، ولما كانت مسألة المستشارين قد وضعت في المذكرات لا في صلب المعاهدة، كان من الواجب إذاً أن ينص صراحة على وجوب التحكيم فيها عند حصول الخلاف.

كلمة ختامية

يتبين مما تقدم أن مصر ، وحالتها الآن غير حالتها في سنة ١٨٧٦ وقت انشاء المحاكم المختلطة ، يحق لها أن تطالب بتحسين نظام الامتيازات الأجنبية تحسيناً كبيراً ، اذا تعذر الآن الغاؤه جملة واحدة : على أن هذا الالغاء ، والرجوع الى مبدأ سيادة الدولة المصرية في تشريعها وقضائها وادارتها ، يجب أن يكون هو المطمح الذي تسمو اليه في المستقبل ، والذي تمهد له الطريق في الوقت الحاضر .

قد يحق لمصر من الوجهة القانونية أن تطالب من الآن بالغاء الامتيازات الأجنبية ، لأنها انما تقوم على معاهدات بعضها عقد في القرون الوسطى والبعض عقد منذ قرون . وقد عدلت هذه المعاهدات بادخال نظام المحاكم المختلطة منذ أكثر من نصف قرن . ولا شك أن الظروف في مصر ، من الوجهة الاقتصادية والأدبية والعلمية ، ومن حيث تقدم المدنية والحضارة وانتشار النظم القانونية الحديثة وتوطدها ، قد تغيرت منذ ذلك الحين تغيراً من شأنه أن يجعل هذه المعاهدات العتيقة البالية غير صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر . وتوجد قاعدة

محترمة في تقاليد القانون الدولي تقضى بأن كل معاهدة تصبح غير
صالحة للتطبيق بتغير الظروف التي عقدت فيها يجوز تعديلها أو
الغاؤها بعد مفاوضة تجرى بين الدولتين المتعاقبتين . وهذا المبدأ
القانوني معروف في كل كتب القانون الدولي واسمه باللاتينية
« Rebus sic stantibus » . وهو المبدأ الذي تمسكت به تركيا
للوصول الى الغاء الامتيازات الأجنبية في بلادها ، حتى حصلت على
اقرار الدول بهذا الالغاء في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، وكان من
الواجب أن تلغى الامتيازات في مصر تبعاً لالغائها في تركيا . وهو
المبدأ الذي تمسك به الصين كذلك ، وقد أعلنت الغاء الامتيازات
الأجنبية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٠ . وها هي الفرس قد ألغت
الامتيازات الأجنبية في بلادها في أوائل سنة ١٩٤٨ . ومصر متى
اندجحت في عصبة الأمم قوى حقها في المطالبة بتطبيق هذا المبدأ
المنصوص عليه صراحة في المادة التاسعة عشرة من ميثاق العصبة ،
وهي تقضى بأن للجمعية العمومية لعصبة الأمم أن تنصح من وقت
لآخر أعضاء العصبة أن يعيدوا النظر في المعاهدات التي أصبحت
غير صالحة للتطبيق وفي الاحوال الدولية التي يترتب على استمرارها
خطر على سلام العالم .

وقد يكون الأفضل لمصر من الوجهة العملية ألا تجتزى بترقيع نظام الامتيازات ، وألا تكتفى بأن تطلب تهذيب هذا النظام ، حتى لا يمكنه بذلك من البقاء طويلا ، كما لاحظ هذا أحد من يعتد برأيهم ، فلو بقي نظام الامتيازات الأجنبية في مصر بعيوبه القديمة قبل سنة ١٨٧٦ ، ولم يدخل نو بار باشا نظام المحاكم المختلطة بقصد تخفيف وطأته ، لكان من المحتمل أن مصر والاجانب انفسهم لم يكونوا ليقنوا على احتمال هذا النظام الفاسد ، وكانت مصر تلغيه جملة واحدة كما فعلت تركيا والفرس والصين ، وكان هذا أفضل عاقبة وأبلغ أثرا . لكن العمل من وقت الى آخر على مداراة بعض عيوب النظام من شأنه ان يطيل بقاء هذا النظام الفاسد من أساسه .

قد يكون خيرا لمصر اذا من الوجهتين القانونية والعملية أن تطالب بالغاء الامتيازات الاجنبية ، ولكننا لم نرد أن ننادى بهذا الآن ، لأنكاراً لهذا الحق على مصر ، ولا خوفاً من أن نتهم بالمغالاة ، ولكن تقريبا لشقة الخلاف بين وجهة النظر المصرية ووجهة نظر الدول ذوات الامتيازات ، وسعياً وراء حل عملي ميسور التطبيق قريب المنال . ونحن فيما اقترحناه من التعديلات لم نكد نجاوز ما كان يطلبه نو بار باشا في سنة ١٨٧٦ ، أى منذ أكثر من نصف قرن ،

فلا يجوز أذاً التهاون والتفريط من الجانب المصرى حتى ينزل الى
مادون هذا الحد .

وهناك من الاقتراحات التى دونها مايجب الاتفاق عليه منذ
الآن مع إنجلترا فى المعاهدة المزمع عقدها ، وذلك كلاعتراف بحرية
مصر الكاملة فى التشريع للاجانب بشأن للعقارات الموجودة بمصر
وبشأن لوائح البوليس ، وكالنص على وجوب التحكيم فى كل خلاف
ينشأ عن مسائل الامتيازات ، وعلى احترام التقاليد المتبعة حتى اليوم
من تعيين قضاة المحاكم المختلطة من جنسيات مختلفة بالنسبة الموجودة
الآن بين هذه الجنسيات وبالنسبة الموجودة بين الاجانب والمصريين
وغير ذلك من المسائل المهمة التى تعرضنا لها فى المقترحات البريطانية
وفى مشروعات سنة ١٩٢٠ .

وهناك مسائل أخرى أقل اهمية يمكن أرجاؤها الى الوقت الذى
تفاوض فيه مصر الدول ذوات الامتيازات ، فتثار فى تلك المفاوضات
على اعتبار أنها من التفاصيل القابلة للتعديل .

ويحق لمصر ، وهذا موقفها من الاعتدال ، أن تنتظر من الدول
الأجنبية استعداداً حسناً للمفاوضة . على الأسس المتقدمة . ولاشك
أن عددا كبيرا من هذه الدول لا يحاول أن يوجد صعوبات فى

طريق الوصول الى حل يوفق بين مطالب مصر العادلة والمصالح
الأجنبية المشروعة . فإذا بقي بعد ذلك بعض الدول تأبى على مصر
هذا القسط المتواضع من الإصلاح فالأولى أن تتبع نحوه خطة حزم
لأنجد بدا من اتباعها ، وذلك بأن تلغى الحكومة المصرية نظام المحاكم
المختلطة بالنسبة لرعايا هذه الدول ، ومن حقها ان تفعل ذلك بشرط
أن تعلن عن هذا الالغاء قبل حصوله بسنة ، فترجع هذه الرعايا الى
نظام المحاكم القنصلية القديم ، وفي هذا النظام تكون خسارتهم
أبلغ من خسارتنا ، أذ أن أكثر من نصف قضاياهم تصبح من اختصاص
المحاكم الأهلية باعتبار أن المدعى عليهم فيها مصريون ، أما بقية
القضايا فتصبح من اختصاص المحاكم القنصلية المختلفة وفي هذا من
المشقة عليهم ما لا يقل عن المشقة التي يتحملها المصريون . ولا نعتقد
أن هذه الدول تصر على موقف مثل هذا ، بل هي ترجع عنه منذ
تتبين عزمنا الصادق على المضي في طريق الإصلاح ، كما فعلت فرنسا
عند إنشاء المحاكم المختلطة ، فقد ترددت كثيرا قبل الموافقة على
نظام هذه المحاكم ، ولم يخرجها من هذا التردد الا أن رأت الخديوى
اسماعيل لا يعبأ بمعارضتها ، ويفتشح المحاكم الجديدة دون أن يكون
فيها ممثلون فرنسيون . ومهما نقل اليها من الأخبار عن موقف الحكومة

الفرنسية اليوم نحو تعديل الامتيازات الأجنبية ، وأنها تعارض في هذا التعديل كما عارضت في مثله سنة ١٨٧٦ ، فأننا نعتقد أن هذه الأخبار مبالغ فيها ، وأن فرنسا لن تقف حجر عثرة في طريق الإصلاح القضائي في مصر ، وهي تعلم أن الثقافة الفرنسية كانت النور الذي انبغت الى مصر فأضاء جوانبها ، فشب هذا الجيل من المصريين على حب فرنسا والتعلق بها ، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن هذه الدولة الصديقة لن تدخل وسعاً في أرضاء المصريين والاتفاق معهم على اجابة مطالبهم العادلة . وتفاوضنا من ناحية الدولة الفرنسية يعدل حسن ظننا بالدول الأخرى ذوات الامتيازات ، واعتقادنا أن جميع هذه الدول ستقف منا موقف الصديق ، ولا تعارض في أمر تعلم أن تحقيقه أصبح محتماً وأن عليه تتوقف كرامة مصر ، وبه يرتبط كثير من مصالح الدولة . وسترى الدول ذوات الامتيازات أننا عند حسن ظننا بنا ، ولا نألو جهداً في صيانة المصالح الأجنبية المشروعة في بلادنا ، فقد كان موقفنا حيال الأجانب منذ بدء النهضة المصرية موقف الأصدقاء الكرماء المخلصين .



Bibliotheca Alexandrina



0412577